

دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك

إعداد الطالب/

محمد عبد الرحمن الحربي

الرقم الجامعي/

253001916

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسين

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال قياس أثر أبعاد إدارة المخاطر المتمثلة في المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، كما استخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة عشوائية بلغت (٢٥١) موظفًا من العاملين في البنوك بالمملكة العربية السعودية. ولتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج (SPSS)، شملت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ألفا كرونباخ، وتحليل الانحدار الخطي البسيط. وأظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى موافقة على جميع أبعاد إدارة المخاطر والاستقرار المالي، كما بينت وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي، حيث تبين أن جميع أبعاد إدارة المخاطر (المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية) تؤثر تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية في الاستقرار المالي، مع تسجيل المخاطر التشغيلية أعلى مستوى تأثير مقارنة ببقية الأبعاد. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تطوير أطر إدارة المخاطر في البنوك، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في رصد المخاطر والتنبؤ بها، بما يسهم في دعم الاستقرار المالي وتحقيق استدامة القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، الاستقرار المالي، البنوك، المملكة العربية السعودية.

Abstract

This study aimed to identify the role of risk management in enhancing financial stability in Saudi Arabian banks by measuring the impact of risk management dimensions—credit risk, liquidity risk, market risk, and operational risk—on financial stability. The study employed a descriptive-analytical approach, deemed most suitable for its nature and objectives. A questionnaire was used as the primary data collection tool, drawing from a random sample of 251 bank employees in Saudi Arabia. Data analysis and hypothesis testing were conducted using SPSS software, including means, standard deviations, Cronbach's alpha, and simple linear regression analysis. The results showed a high level of agreement across all dimensions of risk management and financial stability. Furthermore, the study demonstrated a statistically significant positive impact of risk management on financial stability, revealing that all risk management dimensions (credit risk, liquidity risk, market risk, and operational risk) had a statistically significant positive effect on financial stability, with operational risk exhibiting the highest impact compared to the other dimensions. In light of these findings, the study recommended the development of risk management frameworks in banks, the strengthening of internal control systems, and the utilization of modern technologies in risk monitoring and forecasting, thereby contributing to financial stability and the sustainability of the banking sector.

Keywords: Risk management, credit risk, liquidity risk, market risk, operational risk, financial stability, banks, Saudi Arabia.

فهرس المحتويات

٧.....	الفصل الأول: الإطار التمهيدي	١.
٧.....	مقدمة:	١.١.
٩.....	مشكلة الدراسة:	١.٢.
١٠.....	أهمية الدراسة:	١.٣.
١٢.....	أهداف الدراسة:	١.٤.
١٢.....	تساؤلات الدراسة:	١.٥.
١٣.....	فروض الدراسة:	١.٦.
١٤.....	مصطلحات الدراسة:	١.٧.
١٧.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة:	٢.
١٧.....	الإطار النظري:	٢.١.
١٧.....	المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك	
١٧.....	المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر	
٢٣.....	المطلب الثاني: إجراءات إدارة المخاطر	
٢٤.....	المطلب الثالث: متطلبات نجاح إدارة المخاطر	
٢٦.....	المبحث الثاني: الاستقرار المالي	
٢٧.....	المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي	
٢٩.....	الدراسات السابقة:	٢.٢.
٢٩.....	أولاً: الدراسات العربية:	
٣٧.....	ثانياً: الدراسات الأجنبية:	
٤٦.....	الفصل الثالث: منهجية البحث:	٣.
٤٦.....	منهج الدراسة:	٣.١.

٤٧	مجتمع الدراسة:	٣.٢.
٤٧	عينة الدراسة:	٣.٣.
٤٩	ثبات الاستمارة	٣.٥.
٥١	أساليب المعالجة الإحصائية	٣.٦.
٥٢	حدود الدراسة	٣.٧.
٥٤	الفصل الرابع: عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها	٤.
٥٤	تحليل البيانات الأولية	٤.١.
٦١	تحليل محاور الاستبيان	٤.٢.
٧٦	اختبار فرضيات الدراسة:	٤.٣.
٨٥	خاتمة	
٨٨	المراجع:	
٨٨	أولاً: المراجع العربية	
٩٢	ثانياً: المراجع الأجنبية	
٩٢	الملاحق	

فهرس الجداول

جدول ١ معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لأداة الدراسة	٥٠
جدول ٢ توزيع العينة طبقا لمتغير الجنس	٥٤
جدول ٣ توزيع العينة طبقا لمتغير العمر	٥٥
جدول ٤ توزيع العينة طبقا لمتغير المؤهل العلمي	٥٧
جدول ٥ توزيع العينة طبقا لمتغير سنوات الخبرة	٥٨
جدول ٦ توزيع العينة طبقا لمتغير المسمى الوظيفي	٦٠
جدول ٧ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المخاطر الائتمانية	٦١
جدول ٨ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد مخاطر السيولة	٦٤
جدول ٩ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد مخاطر السوق	٦٧
جدول ١٠ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المخاطر التشغيلية	٧٠
جدول ١١ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الاستقرار المالي	٧٣
جدول 12 أثر للمخاطر الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية	٧٦
جدول 13 أثر لمخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية ...	٧٨
جدول 14 أثر لمخاطر السوق في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية ...	٨١
جدول 15 أثر للمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية	٨٣

الفصل الأول: الإطار التمهيدي

١.١. مقدمة:

يشكل القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الاقتصادات الحديثة، إذ يضطلع بدور محوري في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وتوفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات، فضلاً عن دعمه لحركة التجارة والنمو الاقتصادي. ويعتمد نجاح البنوك في أداء هذه الأدوار على قدرتها على المحافظة على سلامة أوضاعها المالية واستمرارها في مواجهة المتغيرات الاقتصادية والمالية المختلفة.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبحت البيئة المصرفية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، نتيجة التوسع في الخدمات المالية، وتطور التقنيات الرقمية، وتزايد الترابط بين الأسواق المالية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك، مما فرض عليها تبني أساليب إدارية أكثر كفاءة للتعامل مع تلك المخاطر والحد من آثارها المحتملة.

وتتنوع المخاطر التي تواجه البنوك بين مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتطورات التكنولوجية والهجمات السيبرانية. ولا تقتصر آثار هذه المخاطر على الأداء الداخلي للبنك، بل تمتد لتؤثر في ثقة المتعاملين واستقرار النظام المالي بأكمله، الأمر الذي يجعل إدارتها من الأولويات الاستراتيجية للمؤسسات المصرفية.

لذا برزت إدارة المخاطر باعتبارها وظيفة إدارية متكاملة تهدف إلى التعرف على المخاطر المحتملة، وتحليلها، وقياسها، ووضع الآليات المناسبة للحد منها أو السيطرة عليها. ولم تعد إدارة المخاطر مجرد نشاط رقابي يقتصر على معالجة المشكلات بعد وقوعها، بل أصبحت عملية استباقية تعتمد على التخطيط والتحليل المستمر لدعم اتخاذ القرارات وتعزيز قدرة البنك على التكيف مع المتغيرات.

وفي السنوات الأخيرة أولت الهيئات الرقابية والمنظمات الدولية اهتمامًا متزايدًا بتطوير ممارسات إدارة المخاطر في البنوك، من خلال إصدار معايير وتشريعات تسهم في رفع مستويات الحوكمة والرقابة وتعزيز كفاءة إدارة رأس المال والسيولة. وقد انعكس ذلك على توجه البنوك نحو بناء أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر تعتمد على البيانات والمؤشرات المالية وأساليب التنبؤ الحديثة.

ويعد الاستقرار المالي من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسات المصرفية إلى تحقيقها، لما له من دور في تعزيز الثقة بالقطاع المالي وضمان استمرارية العمليات المصرفية والوفاء بالالتزامات المالية في مختلف الظروف الاقتصادية. ويتحقق هذا الاستقرار عندما تتمكن البنوك من مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية دون أن تتعرض قدرتها على أداء وظائفها الأساسية للاهتزاز أو التراجع.

ويرتبط تحقيق الاستقرار المالي ارتباطًا وثيقًا بفعالية إدارة المخاطر، إذ تسهم الإدارة الرشيدة للمخاطر في الحد من الخسائر المحتملة، وتحسين جودة الأصول، والمحافظة على مستويات مناسبة من السيولة ورأس المال، بما يعزز قدرة البنوك على الاستمرار في تقديم خدماتها بكفاءة حتى في فترات عدم اليقين والتقلبات الاقتصادية.

كما أن التطور المستمر في أدوات التحليل المالي، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، أتاح للبنوك فرصًا أكبر لتحسين عمليات إدارة المخاطر، من خلال الكشف المبكر عن مصادر الخطر، والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية، ودعم متخذي القرار بالمعلومات اللازمة لاتخاذ إجراءات وقائية تسهم في حماية المركز المالي للمؤسسة.

وانطلاقًا من ذلك، يكتسب موضوع دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك أهمية علمية وعملية، في ظل تزايد التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، وما تتطلبه من ممارسات إدارية

متطورة توازن بين تحقيق العوائد والمحافظة على الاستقرار المالي، بما يسهم في دعم كفاءة البنوك وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر وتحقيق الاستدامة المالية.

١.٢. مشكلة الدراسة:

شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة تطورات متسارعة صاحبته زيادة في حجم وتعقيد المخاطر التي تواجه البنوك، سواء كانت مخاطر ائتمانية أو تشغيلية أو مخاطر سوق أو سيولة، إضافة إلى المخاطر الناشئة عن التحول الرقمي والتغيرات الاقتصادية العالمية. وقد فرضت هذه المتغيرات على البنوك ضرورة تطوير ممارسات إدارة المخاطر بما يضمن قدرتها على الحفاظ على استقرارها المالي واستمرارية أعمالها في بيئة تتسم بعدم اليقين.

ورغم تبني العديد من البنوك لأطر وسياسات لإدارة المخاطر، فإن التفاوت في مستوى فعالية هذه الممارسات ينعكس على قدرتها في الحد من الخسائر المحتملة، وتعزيز جودة الأصول، والمحافظة على مستويات مناسبة من السيولة ورأس المال. كما أن الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية المتكررة أظهرت أن وجود أنظمة لإدارة المخاطر لا يعني بالضرورة تحقيق الاستقرار المالي، وإنما يعتمد ذلك على مدى كفاءة تطبيق تلك الأنظمة وتكاملها مع عمليات اتخاذ القرار داخل البنك.

وتبين مراجعة الأدبيات السابقة أن معظم الدراسات تناولت إدارة المخاطر من خلال التركيز على نوع محدد من المخاطر، مثل مخاطر الائتمان أو المخاطر التشغيلية، أو درست أثرها في مؤشرات الأداء المالي أو الربحية، في حين اهتمت دراسات أخرى بالاستقرار المالي من منظور الاقتصاد الكلي أو الرقابة المصرفية. إلا أن هناك محدودية في الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة ومتكاملة دور إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة في تعزيز الاستقرار المالي داخل البنوك، وربطت بين ممارسات إدارة

المخاطر ومستوى الاستقرار المالي على مستوى المؤسسة المصرفية، وهو ما يمثل الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك، من خلال تحليل مدى إسهام ممارسات إدارة المخاطر في دعم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المختلفة والمحافظة على استقرارها المالي، بما يوفر فهماً أكثر شمولاً لطبيعة العلاقة بين المتغيرين ويسهم في دعم الممارسات المصرفية القائمة على الإدارة الفعالة للمخاطر.

١.٣. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة التي تحظى بها إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة، وما تفرضه من تحديات تستلزم تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المختلفة والمحافظة على استقرارها المالي. كما تكتسب الدراسة أهميتها من الدور الحيوي الذي يؤديه الاستقرار المالي في دعم كفاءة المؤسسات المصرفية، وتعزيز ثقة المتعاملين، والمحافظة على سلامة النظام المالي.

وتتجسد أهمية الدراسة في جانبين رئيسيين، هما:

أولاً: الأهمية العلمية

- إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بإدارة المخاطر والاستقرار المالي من خلال تناول العلاقة بينهما في إطار بحثي متكامل.

- تقديم إطار نظري يوضح مفاهيم إدارة المخاطر والاستقرار المالي، وأبعاد كل منهما، والعلاقة المتبادلة بينهما في البيئة المصرفية.

- الإسهام في سد جانب من الفجوة البحثية من خلال دراسة دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي بصورة شاملة، بدلاً من الاقتصار على نوع معين من المخاطر أو أحد المؤشرات المالية.

- توفير مرجع علمي يمكن أن يفيد الباحثين والدارسين في إعداد الدراسات المستقبلية المرتبطة بإدارة المخاطر والقطاع المصرفي.

ثانيًا: الأهمية العملية

- تزويد إدارات البنوك بمؤشرات تساعد على تقييم مدى فعالية ممارسات إدارة المخاطر في دعم الاستقرار المالي.
- تقديم نتائج يمكن أن تسهم في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بما يعزز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المختلفة.
- دعم متخذي القرار في البنوك بالمعلومات التي تساعد على تبني ممارسات أكثر كفاءة لتحقيق الاستقرار المالي واستدامة الأداء.
- الإسهام في تعزيز وعي العاملين في القطاع المصرفي بأهمية التكامل بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي، بما يدعم جودة القرارات ويحد من الآثار السلبية للمخاطر المحتملة.
- تقديم توصيات يمكن الاستفادة منها في تطوير برامج إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والمالية والتطورات التقنية التي يشهدها القطاع المصرفي.

١.٤. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع تطبيق إدارة المخاطر في البنوك.
- تحديد مستوى الاستقرار المالي في البنوك.
- تحليل دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك.
- التعرف على مدى إسهام ممارسات إدارة المخاطر في الحد من الآثار السلبية للمخاطر التي تواجه البنوك.
- بيان العلاقة بين فعالية إدارة المخاطر وقدرة البنوك على المحافظة على استقرارها المالي.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تطوير ممارسات إدارة المخاطر بما يعزز الاستقرار المالي في البنوك.

١.٥. تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

١. ما واقع تطبيق إدارة المخاطر في البنوك في المملكة العربية السعودية؟

٢. ما مستوى الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية؟

٣. ما دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية؟

٤. إلى أي مدى تسهم ممارسات إدارة المخاطر في الحد من الآثار السلبية للمخاطر التي تواجه

البنوك في المملكة العربية السعودية؟

٥. ما طبيعة العلاقة بين فعالية إدارة المخاطر والاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية

السعودية؟

٦. ما التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير ممارسات إدارة المخاطر بما يعزز الاستقرار المالي

في البنوك في المملكة العربية السعودية؟

١.٦. فروض الدراسة:

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، تتمثل الفرضية الرئيسة للدراسة فيما يأتي:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في

المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ويتفرع عن هذه الفرضية الفروض الفرعية الآتية:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في

المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة

العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة

العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

٤. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

١.٧. مصطلحات الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المصطلحات الرئيسية التي تشكل الإطار المفاهيمي لموضوعها، وفيما يأتي التعريفات الاصطلاحية والإجرائية لهذه المصطلحات:

١. إدارة المخاطر (Risk Management)

هي عملية إدارية منهجية تهدف إلى تحديد المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، وتحليلها وتقييمها، ثم اختيار الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها من خلال تجنبها أو الحد منها أو نقلها أو قبولها، مع متابعة آثارها بصورة مستمرة بما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة وتقليل الخسائر المحتملة.

التعريف الإجرائي: يقصد بإدارة المخاطر في هذه الدراسة مجموعة السياسات والإجراءات التي تطبقها البنوك في المملكة العربية السعودية لإدارة المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ويُقاس هذا المتغير من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة المخصصة لذلك.

٢. المخاطر الائتمانية (Credit Risk)

هي احتمال تعرض البنك لخسائر مالية نتيجة عدم قدرة المقترضين أو الأطراف المقابلة على الوفاء بالتزاماتهم المالية في المواعيد المتفق عليها.

التعريف الإجرائي: يقصد بها في هذه الدراسة مدى كفاءة البنوك في إدارة مخاطر التعثر الائتماني من خلال تقييم الجدارة الائتمانية، وتنويع المحافظ الائتمانية، ومتابعة العملاء، وتطبيق الضوابط الائتمانية، ويُقاس ذلك من خلال فقرات الاستبانة.

٣. مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

هي احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها دون تحمل خسائر جوهرية أو التأثير سلباً في أنشطته التشغيلية.

التعريف الإجرائي: يقصد بها في هذه الدراسة مدى قدرة البنوك على إدارة السيولة والمحافظة على مستويات مناسبة من النقد والأصول السائلة لمواجهة الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، ويُقاس ذلك من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة.

٤. مخاطر السوق (Market Risk)

هي المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأوراق المالية، وغيرها من المتغيرات التي قد تؤثر في قيمة أصول البنك والتزاماته.

التعريف الإجرائي: يقصد بها في هذه الدراسة مدى تطبيق البنوك للإجراءات والسياسات التي تحد من تأثير تقلبات السوق في أدائها المالي، ويُقاس ذلك من خلال فقرات الاستبانة.

٥. المخاطر التشغيلية (Operational Risk)

هي المخاطر الناجمة عن قصور أو فشل العمليات الداخلية، أو العنصر البشري، أو الأنظمة التقنية، أو نتيجة الأحداث الخارجية، بما قد يؤدي إلى خسائر مالية أو تشغيلية.

التعريف الإجرائي: يقصد بها في هذه الدراسة مدى كفاءة البنوك في تطبيق الإجراءات التي تحد من الأخطاء التشغيلية، وتعزز أمن المعلومات، وتضمن استمرارية الأعمال، ويُقاس ذلك من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة.

٦. الاستقرار المالي (Financial Stability)

هو قدرة المؤسسة المالية على أداء وظائفها الأساسية بكفاءة، ومواجهة الصدمات والمخاطر المالية، والاستمرار في الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لاختلالات تؤثر في سلامة مركزها المالي أو في استقرار النظام المالي.

التعريف الإجرائي: يقصد بالاستقرار المالي في هذه الدراسة قدرة البنوك في المملكة العربية السعودية على المحافظة على متانة مركزها المالي، واستمرارية أعمالها، والوفاء بالتزاماتها، وتحقيق مستويات مناسبة من السيولة والربحية وكفاية رأس المال في مواجهة المخاطر، ويُقاس من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة المخصصة لهذا المتغير.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

٢.١. الإطار النظري

المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي عملية إدارية منهجية تهدف إلى التعرف على المخاطر التي قد تواجه المنظمة، وتحليلها وتقييمها، ثم اختيار الأساليب المناسبة للتعامل معها بما يحد من آثارها السلبية ويعزز فرص تحقيق أهداف المنظمة.

كما تُعرف إدارة المخاطر بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات والأنشطة التي تتبناها المؤسسة لتحديد مصادر المخاطر وقياس احتمالية حدوثها وآثارها، ووضع الخطط اللازمة للسيطرة عليها أو الحد منها أو نقلها أو تجنبها وفقًا لاستراتيجية المؤسسة.

ويرى بعض الباحثين أن إدارة المخاطر هي عملية مستمرة ومتكاملة تشمل تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها، ثم اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، مع المتابعة والرقابة المستمرة لضمان المحافظة على استقرار المؤسسة وتحقيق أهدافها بكفاءة.

وتُعرف أيضًا بأنها أسلوب إداري استباقي يعتمد على التنبؤ بالمخاطر المحتملة قبل وقوعها، والاستعداد لها من خلال تصميم إجراءات وقائية وخطط استجابة تقلل من الخسائر وتعزز قدرة المؤسسة على مواجهة الأزمات. (بوداود ٢٠٢٣)

كما يقصد بإدارة المخاطر أنها **منهج علمي ومنظم** يهدف إلى تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد، وذلك من خلال اتخاذ القرارات التي تمكن المؤسسة من استغلال الفرص وتقليل احتمالات التعرض للخسائر.

وفي المجال المصرفي، تُعرف إدارة المخاطر بأنها **مجموعة العمليات التي تقوم بها البنوك لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة مختلف أنواع المخاطر المصرفية**، مثل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية، بما يضمن سلامة المركز المالي للبنك واستمرارية أعماله.

ويُنظر إلى إدارة المخاطر كذلك على أنها **وظيفة إدارية استراتيجية** تعمل على حماية أصول المؤسسة والمحافظة على مواردها المالية والبشرية، من خلال تطوير سياسات رقابية وإجراءات وقائية تسهم في الحد من التعرض للمخاطر. (بوروبق و المقوز ٢٠٢٥)

كما تُعرف بأنها **عملية صنع قرار** تهدف إلى اختيار البديل الأمثل للتعامل مع المخاطر، سواء بتجنبها أو تخفيضها أو نقلها أو قبولها، وذلك في ضوء مستوى المخاطر الذي تستطيع المؤسسة تحمله. ومن منظور الحوكمة، تُعرف إدارة المخاطر بأنها **إطار متكامل** يربط بين التخطيط الاستراتيجي والرقابة الداخلية والالتزام التنظيمي، بما يضمن تحديد المخاطر المؤثرة في تحقيق الأهداف المؤسسية وإدارتها بصورة فعالة.

ويرى عدد من المختصين أن إدارة المخاطر هي **عملية ديناميكية** تتأثر بالتغيرات الداخلية والخارجية، وتتطلب المراجعة المستمرة لبيئة العمل من أجل اكتشاف المخاطر الجديدة وتقييمها واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها.

كما تُعرف بأنها **نشاط تنظيمي شامل** تشارك فيه جميع المستويات الإدارية داخل المؤسسة، ويهدف إلى بناء ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر، وتعزيز القدرة على اتخاذ قرارات رشيدة في ظل حالات عدم التأكد. (المنقوش وآخرون ٢٠٢٧)

وأخيراً، يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها العملية التي تسعى من خلالها المؤسسة إلى حماية قيمتها وتعزيز استدامتها، عبر التعرف على المخاطر المحتملة وإدارتها بكفاءة بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية ويعزز الاستقرار المالي والتنافسية.

تُعد إدارة المخاطر من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المصرفية الحديثة، إذ تساهم في تمكين البنوك من التعرف على المخاطر المحتملة وتحليلها والتعامل معها بكفاءة، بما يحد من آثارها السلبية ويعزز قدرتها على تحقيق أهدافها. ومع تزايد التحديات الاقتصادية والتقلبات المالية، أصبحت إدارة المخاطر ضرورة استراتيجية لضمان سلامة العمليات المصرفية واستدامتها، والحفاظ على ثقة المتعاملين، والالتزام بالمتطلبات الرقابية. وانطلاقاً من ذلك، تتجلى أهمية إدارة المخاطر في البنوك في عدد من الجوانب، من أبرزها ما يأتي:

١. **حماية أصول البنك وموارده المالية:** تسهم إدارة المخاطر في الحد من الخسائر المالية المحتملة من خلال التعرف المبكر على مصادر المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للتعامل معها، بما يحافظ على أصول البنك ويعزز استدامة موارده .

٢. **تعزيز عملية اتخاذ القرار:** توفر إدارة المخاطر معلومات دقيقة حول طبيعة المخاطر واحتمالات وقوعها وآثارها، الأمر الذي يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وموضوعية، ويقلل من القرارات العشوائية أو غير المدروسة .

٣. تعزيز الاستقرار المالي للبنك:تؤدي إدارة المخاطر دورًا مهمًا في الحفاظ على التوازن المالي للبنك من خلال تقليل احتمالات التعثر والخسائر، وتعزيز قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في مختلف الظروف .

٤. تحسين كفاءة الأداء المؤسسي:تساعد إدارة المخاطر على رفع كفاءة العمليات المصرفية من خلال الحد من الأخطاء التشغيلية، وترشيد استخدام الموارد، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء .

٥. تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة:يسهم وجود نظام فعال لإدارة المخاطر في زيادة ثقة المودعين والمستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية بقدرة البنك على إدارة موارده بكفاءة والتعامل مع التحديات المختلفة (. عبد الإله 2027)

٦. ضمان الامتثال للأنظمة والتعليمات الرقابية:تساعد إدارة المخاطر البنوك على الالتزام بالقوانين والتشريعات المصرفية والمعايير الدولية، بما في ذلك متطلبات كفاية رأس المال وإدارة السيولة، مما يقلل من احتمالية التعرض للعقوبات والمخالفات .

٧. تعزيز الرقابة الداخلية والحوكمة:تساهم إدارة المخاطر في تطوير نظم الرقابة الداخلية، وتوضيح المسؤوليات، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، الأمر الذي يرفع من كفاءة الإدارة ويحد من حالات الغش والفساد .

٨. زيادة القدرة على مواجهة الأزمات والتغيرات الاقتصادية:تمكن إدارة المخاطر البنوك من إعداد خطط استباقية للتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية، مما يعزز قدرتها على الاستمرار في أداء أعمالها والحد من الآثار السلبية للأزمات .

٩. تحقيق ميزة تنافسية:يساعد التطبيق الفعال لإدارة المخاطر على تحسين الأداء المالي والتشغيلي للبنك، وزيادة قدرته على استثمار الفرص المتاحة، الأمر الذي يعزز مكانته التنافسية في القطاع المصرفي .

١٠. دعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية:تسهم إدارة المخاطر في مواءمة إدارة المخاطر مع الخطط والاستراتيجيات العامة للبنك، بما يساعد على تحقيق أهدافه بكفاءة مع المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر . (عبد الفتاح ٢٠٢٥)

وتسعى إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تُمكن البنوك من مواجهة المخاطر المختلفة بكفاءة، والمحافظة على استقرارها المالي والتشغيلي. ولا تقتصر هذه الأهداف على الحد من الخسائر المحتملة، بل تمتد لتشمل دعم عملية اتخاذ القرار، وتعزيز كفاءة الأداء، وضمان استمرارية الأعمال، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وفي هذا الإطار، تتمثل أبرز أهداف إدارة المخاطر فيما يأتي:

١. التعرف على المخاطر المحتملة:تهدف إدارة المخاطر إلى تحديد جميع المخاطر التي قد تواجه البنك، سواء كانت مخاطر ائتمانية أو تشغيلية أو مخاطر سوق أو سيولة، وذلك قبل وقوعها لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها .

٢. تقييم وقياس المخاطر:تسعى إدارة المخاطر إلى تحليل طبيعة المخاطر وقياس درجة تأثيرها واحتمالية حدوثها، بما يساعد على ترتيبها حسب أولوياتها وتحديد المخاطر الأكثر تأثيرًا على البنك .

٣. الحد من الخسائر المحتملة: من أهم أهداف إدارة المخاطر تقليل الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر من خلال وضع السياسات والإجراءات الوقائية التي تحد من حجم الخسائر المالية والتشغيلية .

٤. دعم عملية اتخاذ القرار: توفر إدارة المخاطر المعلومات والتحليلات اللازمة للإدارة العليا، بما يساعدها على اتخاذ قرارات سليمة تحقق التوازن بين العائد المتوقع ومستوى المخاطر المقبول .

٥. حماية أصول البنك والمحافظة على موارده: تهدف إدارة المخاطر إلى الحفاظ على أصول البنك وموارده المالية والبشرية، وضمان استخدامها بكفاءة بما يحقق الاستدامة المالية .

٦. تعزيز الاستقرار المالي والاستدامة: تعمل إدارة المخاطر على المحافظة على سلامة المركز المالي للبنك، وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته، بما يعزز الاستقرار المالي على المدى القصير والطويل . (باوزير ٢٠٢٥)

٧. ضمان الامتثال للأنظمة والتعليمات: تهدف إدارة المخاطر إلى التأكد من التزام البنك بالقوانين واللوائح المحلية والمعايير الدولية، مما يقلل من المخاطر القانونية والتنظيمية .

٨. تعزيز كفاءة الأداء والرقابة الداخلية: تسهم إدارة المخاطر في تطوير نظم الرقابة الداخلية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية، بما يحد من الأخطاء ويزيد من فعالية الأداء المؤسسي .

٩. دعم استمرارية الأعمال ومواجهة الأزمات: تهدف إدارة المخاطر إلى إعداد خطط للطوارئ واستمرارية الأعمال، بما يضمن قدرة البنك على مواصلة نشاطه والتعامل مع الأزمات والتقلبات الاقتصادية بكفاءة .

١٠. تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك: تسعى إدارة المخاطر إلى موازنة إدارة المخاطر مع

الخطط الاستراتيجية للبنك، بما يساعد على تحقيق النمو المستدام، وتعزيز القدرة التنافسية،

وزيادة قيمة البنك على المدى الطويل . (البلداوي وارسل ٢٠١٨)

المطلب الثاني: إجراءات إدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر عملية متكاملة تتكون من مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمتداخلة، تبدأ بالتعرف

على المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، وتنتهي بمتابعتها وتقييم فاعلية الإجراءات المتخذة بشأنها.

ويهدف اتباع هذه الإجراءات إلى تمكين البنوك من التعامل مع المخاطر بصورة منهجية، بما يحد من

آثارها السلبية، ويعزز قدرتها على تحقيق أهدافها واستدامة أعمالها. وتتمثل أهم إجراءات إدارة المخاطر

فيما يأتي:

١. تحديد المخاطر (Risk Identification): تُعد هذه الخطوة نقطة البداية في إدارة المخاطر،

حيث يتم التعرف على جميع المخاطر المحتملة التي قد تؤثر في أنشطة البنك، سواء كانت

مخاطر ائتمانية أو تشغيلية أو مخاطر سوق أو سيولة أو مخاطر قانونية، مع تحديد مصادرها

وأسبابها وآثارها المتوقعة .

٢. تحليل وتقييم المخاطر (Risk Assessment): بعد تحديد المخاطر، يتم تحليلها من خلال

دراسة احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها على البنك، وترتيبها وفقاً لدرجة خطورتها، مما يساعد

الإدارة على تحديد أولويات التعامل معها وتخصيص الموارد المناسبة لمواجهتها .

٣. وضع استراتيجيات الاستجابة للمخاطر (Risk Response): في هذه المرحلة يتم اختيار

الأسلوب الأنسب للتعامل مع كل خطر، ويكون ذلك من خلال تجنب الخطر، أو الحد من

تأثيره، أو نقل جزء منه إلى طرف آخر مثل شركات التأمين، أو قبوله إذا كانت آثاره ضمن الحدود المقبولة .

٤. **تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر (Risk Implementation)** : يتم تطبيق السياسات والخطط والإجراءات التي تم إعدادها للتعامل مع المخاطر، مع توزيع المسؤوليات على الإدارات المختصة، وتوفير الموارد اللازمة لضمان التنفيذ الفعال .

٥. **المتابعة والرقابة (Risk Monitoring)** : تُتابع المخاطر بصورة مستمرة للتأكد من فعالية الإجراءات المتخذة، ورصد أي تغيرات في مستوى المخاطر أو ظهور مخاطر جديدة، بما يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب .

٦. **المراجعة والتطوير المستمر (Risk Review and Improvement)** : تمثل هذه المرحلة الحلقة الأخيرة في دورة إدارة المخاطر، حيث يتم تقييم كفاءة نظام إدارة المخاطر بشكل دوري، والاستفادة من الخبرات السابقة والدروس المستفادة لتطوير السياسات والإجراءات بما يتناسب مع المتغيرات الداخلية والخارجية . (ريان ٢٠٢٤)

المطلب الثالث: متطلبات نجاح إدارة المخاطر

يتطلب نجاح إدارة المخاطر في البنوك توافر مجموعة من المقومات التنظيمية والفنية التي تضمن تطبيقها بكفاءة وفعالية. فوجود نظام لإدارة المخاطر وحده لا يكفي لتحقيق أهدافه ما لم تدعمه بيئة تنظيمية مناسبة، وإطار حوكمة فعال، ورقابة داخلية قوية، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية والاستفادة من التقنيات الحديثة في رصد المخاطر وتحليلها. ومن أبرز متطلبات نجاح إدارة المخاطر ما يأتي:

أولاً: الحوكمة والرقابة الداخلية

تُعد الحوكمة والرقابة الداخلية من أهم متطلبات نجاح إدارة المخاطر، إذ تسهمان في تحديد المسؤوليات والصلاحيات داخل البنك، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان الالتزام بالقوانين والسياسات المعتمدة. كما توفر الرقابة الداخلية آليات فعالة لمتابعة العمليات المصرفية، والكشف المبكر عن الانحرافات والمخاطر، والتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة، مما يعزز قدرة البنك على إدارة المخاطر والحد من آثارها السلبية. كذلك تساهم الحوكمة الرشيدة في ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر على جميع المستويات الإدارية، وربط إدارة المخاطر بالأهداف الاستراتيجية للبنك.

ثانيًا: اتفاقيات بازل

تمثل اتفاقيات بازل أحد أهم الأطر الدولية المنظمة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، حيث وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المبادئ والمعايير التي تهدف إلى تعزيز متانة الجهاز المصرفي العالمي. وتركز هذه الاتفاقيات على رفع كفاية رأس المال، وتحسين إدارة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، وتعزيز الرقابة والإفصاح والشفافية. كما أسهمت اتفاقية بازل الثالثة (Basel III) في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية من خلال تشديد متطلبات رأس المال، ووضع معايير للسيولة والرفع المالي، بما يدعم الاستقرار المالي ويقلل من احتمالات تعثر البنوك.

ثالثًا: دور التكنولوجيا في إدارة المخاطر

أصبحت التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في نجاح إدارة المخاطر، لما توفره من أدوات متطورة تساعد البنوك على جمع البيانات وتحليلها بدقة وسرعة، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة قبل وقوعها. كما تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي في تحسين عمليات تقييم المخاطر، والكشف عن حالات الاحتيال، وقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية، وإعداد التقارير الرقابية بصورة فورية. كذلك تساعد الأنظمة الرقمية في تعزيز كفاءة الرقابة الداخلية، ودعم اتخاذ القرار، ورفع مستوى الاستجابة

للمتغيرات الاقتصادية والمالية، مما يجعل التكنولوجيا أحد الركائز الأساسية لتطوير إدارة المخاطر في البنوك الحديثة. (قرقاب ٢٠٢٤)

المبحث الثاني: الاستقرار المالي

المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي

يُعد الاستقرار المالي أحد المفاهيم الرئيسية في الاقتصاد والقطاع المصرفي، لما له من دور محوري في تعزيز كفاءة النظام المالي وضمان استمرارية أداء المؤسسات المالية لوظائفها الأساسية. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية التي أبرزت أهمية وجود نظام مالي قادر على امتصاص الصدمات ومواجهة المخاطر دون التأثير في النشاط الاقتصادي. ونظرًا لتعدد الزوايا التي تناول بها الباحثون والمؤسسات الدولية هذا المفهوم، فقد تعددت تعريفاته، وفيما يلي أبرزها:

- يُعرف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يتمتع فيها النظام المالي بالقدرة على أداء وظائفه الأساسية بكفاءة وفاعلية، مع قدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية دون حدوث اضطرابات تؤثر في استمرارية النشاط الاقتصادي .
- كما يُعرف بأنه قدرة المؤسسات المالية والأسواق المالية وأنظمة المدفوعات على العمل بصورة طبيعية ومستقرة، مع المحافظة على كفاءة تخصيص الموارد المالية وإدارة المخاطر .
- ويرى بعض الباحثين أن الاستقرار المالي هو وضع يتسم بسلامة المراكز المالية للمؤسسات، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها، مع انخفاض احتمالية التعرض لأزمات مالية أو حالات تعثر .

- ويُعرف أيضًا بأنه حالة من التوازن المالي التي تسمح للنظام المالي بالاستمرار في تقديم خدماته المالية والائتمانية، حتى في ظل التقلبات الاقتصادية أو الأزمات المالية .
- كما يُقصد بالاستقرار المالي قدرة الجهاز المصرفي على تحمل المخاطر والصدمات الداخلية والخارجية، والاستمرار في أداء دوره في الوساطة المالية وتمويل الأنشطة الاقتصادية دون حدوث اختلالات جوهرية .
- ويُعرف كذلك بأنه الحالة التي تتوافر فيها الثقة في النظام المالي، بما يمكن المؤسسات المالية من إدارة السيولة، وتوفير الائتمان، وتسوية المدفوعات بكفاءة، مع المحافظة على سلامة الأسواق المالية . (بن شريف ٢٠١٥)
- ومن منظور مصرفي، يُعرف الاستقرار المالي بأنه قدرة البنوك على المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة ورأس المال والربحية، بما يضمن الوفاء بالتزاماتها، والاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة في مختلف الظروف الاقتصادية .
- كما يُنظر إلى الاستقرار المالي على أنه قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات، وإدارة المخاطر بفاعلية، ومنع انتقال الأزمات بين المؤسسات والأسواق المالية، بما يحافظ على استدامة النمو الاقتصادي .

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي

يُعد قياس الاستقرار المالي من الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية والمصرفية، إذ يعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى متانة القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة المخاطر والصدمات المالية. وتساعد هذه المؤشرات الجهات الرقابية والإدارات المصرفية في تقييم الأداء المالي، والكشف المبكر عن مواطن الضعف، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سلامة النظام المالي.

وتختلف مؤشرات الاستقرار المالي باختلاف أهداف القياس، إلا أنها تتفق في كونها تعكس قدرة البنوك على الاستمرار في أداء وظائفها بكفاءة مع المحافظة على الملاءة والسيولة والربحية. ومن أبرز هذه المؤشرات ما يأتي:

مؤشر كفاية رأس المال (Capital Adequacy): يُعد مؤشر كفاية رأس المال من أهم مؤشرات الاستقرار المالي، إذ يقيس قدرة البنك على امتصاص الخسائر غير المتوقعة والوفاء بالتزاماته المالية. ويعكس هذا المؤشر مدى توافر رأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، ويُعد ارتفاع نسبة كفاية رأس المال دليلاً على قوة المركز المالي للبنك وزيادة قدرته على مواجهة الأزمات المالية.

مؤشر جودة الأصول (Asset Quality): يقيس هذا المؤشر مدى جودة الأصول التي يمتلكها البنك، وخاصة محفظة القروض والاستثمارات. ويعتمد على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة المخصصات المكونة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها. وكلما انخفضت نسبة القروض المتعثرة وارتفعت جودة الأصول، دل ذلك على قوة الوضع المالي للبنك واستقراره.

مؤشر الربحية (Profitability Indicators): تُعد الربحية من المؤشرات الأساسية للاستقرار المالي، لأنها تعكس قدرة البنك على تحقيق عوائد تمكنه من دعم رأس المال، وتمويل التوسع، ومواجهة المخاطر المستقبلية. ومن أهم مؤشرات الربحية معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وصافي هامش الفائدة. (الهادي ومحمود ٢٠٢٢)

مؤشر السيولة (Liquidity Indicators): يعكس هذا المؤشر قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها دون التعرض لصعوبات مالية. وتُعد السيولة الكافية عنصراً

أساسيًا في الحفاظ على ثقة المودعين وضمان استمرار العمليات المصرفية، لذلك تحرص البنوك على تحقيق توازن بين السيولة والربحية.

مؤشر جودة الإدارة (Management Soundness) :يشير هذا المؤشر إلى كفاءة الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة الموارد والمخاطر. وتتميز الإدارة الجيدة بقدرتها على تطبيق نظم رقابة داخلية فعالة، والالتزام بالحوكمة، والاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية، مما يعزز الاستقرار المالي للبنك.

مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk) : يقيس هذا المؤشر مدى تأثر البنك بالتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات السوقية. وكلما كانت قدرة البنك على إدارة هذه المخاطر أكبر، ارتفع مستوى استقراره المالي.

مؤشر الرفع المالي (Leverage Ratio) : يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على الديون مقارنة برأس المال، ويهدف إلى الحد من التوسع المفرط في الاقتراض. ويسهم الحفاظ على نسبة رفع مالي مناسبة في تعزيز متانة البنك وتقليل احتمالات التعثر.

مؤشر التعثر المالي: يعكس هذا المؤشر قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته واستمرار نشاطه دون التعرض لصعوبات مالية جسيمة. ويُعد انخفاض معدلات التعثر وارتفاع القدرة على سداد الالتزامات مؤشراً إيجابياً على الاستقرار المالي. (بن السيلت ٢٠٢١)

٢.٢. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

دراسة الدبوبي واخرون (2026) بعنوان " :تأثير آليات البيئة الرقابية للحوكمة المصرفية على إدارة المخاطر بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان."

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر آليات البيئة الرقابية للحوكمة المصرفية في تعزيز إدارة المخاطر بالبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، من خلال بيان مدى إسهام عناصر البيئة الرقابية في رفع كفاءة ممارسات إدارة المخاطر داخل البنوك. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات من العاملين في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، كما استخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لآليات البيئة الرقابية للحوكمة المصرفية على إدارة المخاطر، بما يعكس أهمية تفعيل الرقابة الداخلية والالتزام بمبادئ الحوكمة في تحسين كفاءة إدارة المخاطر والحد من التعرض للمخاطر المصرفية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز آليات الحوكمة والرقابة الداخلية، وتطوير سياسات إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق الاستقرار داخل المؤسسات المصرفية.

دراسة أيوب، وجديدو (2026) بعنوان "أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية: دراسة تحليلية على مصرف الواحة الرئيسي".

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر المالية في ربحية المصارف التجارية، من خلال التعرف على مدى تأثير المخاطر المالية، ولا سيما مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، في مؤشرات الربحية بمصرف الواحة الرئيسي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى تحليل البيانات المالية للمصرف باستخدام عدد من المؤشرات المالية لقياس كل من المخاطر المالية والربحية، مع توظيف الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة. وأظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمخاطر المالية على ربحية المصرف، حيث تبين أن ارتفاع مستويات المخاطر المالية ينعكس سلباً على مؤشرات الربحية، في حين يسهم التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في

تحسين الأداء المالي وتعزيز قدرة المصرف على تحقيق عوائد مستقرة. كما أكدت النتائج أهمية تبني سياسات فعالة لإدارة المخاطر المالية بما يحقق التوازن بين تعظيم الربحية والمحافظة على الاستقرار المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم إدارة المخاطر المالية، وتعزيز الرقابة على التعرض للمخاطر، واستخدام مؤشرات مالية حديثة لمتابعة المخاطر بصورة مستمرة، بما يدعم كفاءة الأداء المالي واستدامة عمل المصارف.

دراسة الميهي، وشبابة، وأحمد (2025) بعنوان " دور استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة مخاطر التغيرات المناخية كمرتكز لتحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية المصرية."

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة مخاطر التغيرات المناخية، وبيان أثرها في تحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية المصرية، من خلال استكشاف مدى إسهام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم عمليات التنبؤ بالمخاطر المناخية، وتحليلها، واتخاذ القرارات المناسبة للحد من آثارها على الأداء المالي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة من العاملين في البنوك التجارية المصرية، كما استعانت بالأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة إدارة مخاطر التغيرات المناخية، وانعكاس ذلك بصورة إيجابية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية. كما بينت النتائج أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي يسهم في رفع دقة التنبؤ بالمخاطر، وتسريع الاستجابة لها، وتحسين جودة القرارات الإدارية والمالية. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر، وتطوير البنية التكنولوجية للبنوك، وتأهيل الكوادر البشرية للاستفادة من التقنيات الحديثة بما يعزز الأداء المالي والاستدامة المصرفية.

دراسة حسان، ومكلا (2025) بعنوان " استخدام تقنيات إدارة مخاطر السيولة في قياس الأداء المالي:

دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية العراقية."

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنيات إدارة مخاطر السيولة في قياس الأداء المالي بالمصارف التجارية في العراق، من خلال بيان مدى إسهام مؤشرات إدارة السيولة في تحسين الأداء المالي وتعزيز كفاءة العمل المصرفي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى تحليل البيانات المالية لعينة من المصارف الأهلية العراقية، شملت المصرف الأهلي، والمصرف المتحد للاستثمار، ومصرف الاستثمار، وذلك خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢). كما استخدمت الدراسة عددًا من مؤشرات إدارة مخاطر السيولة، من أبرزها نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات، وربطتها بمؤشرات الأداء المالي لقياس أثرها. وأظهرت النتائج أن تطبيق تقنيات إدارة مخاطر السيولة يسهم في تحسين قياس الأداء المالي، وأن المصارف التي تتمتع بإدارة أكثر كفاءة للسيولة تحقق أداءً ماليًا أكثر استقرارًا وقدرةً على الوفاء بالتزاماتها المالية. كما بينت النتائج وجود تباين بين المصارف في مستوى كفاءة تطبيق تقنيات إدارة مخاطر السيولة، وأكدت أهمية دمج هذه التقنيات ضمن السياسات والاستراتيجيات المصرفية لتعزيز الأداء المالي واستدامته. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم إدارة مخاطر السيولة، والاعتماد على مؤشرات مالية متكاملة، وتعزيز استخدام الأنظمة التقنية الحديثة لدعم قرارات إدارة السيولة وتحسين الأداء المالي للمصارف.

دراسة موسى (2025) بعنوان " أثر المراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية: دراسة

ميدانية على عينة من المصارف السودانية."

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية، من خلال تحليل دورها في الحد من المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة،

ومخاطر السوق. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة مكونة من (٦٩) مراجعًا داخليًا في ثلاثة مصارف سودانية هي: بنك الخرطوم، وبنك فيصل الإسلامي، وبنك أم درمان الوطني. واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضياتها. وأظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع لتطبيق المراجعة الداخلية الاستباقية، إلى جانب ارتفاع مستوى الحد من المخاطر المالية، كما بينت وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية بأبعادها المختلفة، شملت المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق المراجعة الداخلية الاستباقية في المصارف، وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر، ودعم دور المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة والحد من المخاطر المالية بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي واستدامة الأداء المصرفي.

دراسة محمد، والصادق (2025) بعنوان "المخاطر الائتمانية وآثارها على استقرار القرار المالي في المؤسسات المصرفية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر الائتمانية في استقرار القرار المالي بالمؤسسات المصرفية، من خلال تحليل العلاقة بين مستوى التعرض للمخاطر الائتمانية وكفاءة القرارات المالية المتخذة داخل البنوك. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى جمع البيانات من العاملين في عدد من المؤسسات المصرفية باستخدام الاستبانة، مع توظيف الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل العلاقة بين متغيراتها. وأظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية تُعد من أكثر المخاطر تأثيرًا في استقرار القرار المالي، وأن ضعف إدارة الائتمان يؤدي إلى زيادة احتمالات التعثر المالي وانخفاض كفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية، في حين يسهم التطبيق الفعال لسياسات إدارة المخاطر الائتمانية في دعم جودة القرارات المالية وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية. كما

أوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم تقييم الجدارة الائتمانية، وتعزيز آليات الرقابة والمتابعة على المحافظ الائتمانية، وتبني سياسات أكثر كفاءة لإدارة المخاطر الائتمانية بما يسهم في دعم الاستقرار المالي وتحسين الأداء المصرفي.

دراسة محمد، والبشير (2025) بعنوان " أثر جودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي بالمصارف السودانية، من خلال بيان مدى إسهام جودة أنشطة المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة، وتعزيز إدارة المخاطر، ودعم كفاءة الأداء المالي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة من العاملين في عدد من المصارف السودانية، كما استعانت بالأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل العلاقات بين متغيراتها. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لجودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، حيث أسهمت المراجعة الداخلية الفعالة في تعزيز الرقابة الداخلية، وتحسين إدارة المخاطر، ودعم كفاءة استخدام الموارد المالية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي للمصارف. كما أوضحت النتائج أن استقلالية المراجعة الداخلية وكفاءة المراجعين الداخليين والالتزام بالمعايير المهنية تُعد من العوامل الرئيسة المؤثرة في تحسين الأداء المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز جودة أنشطة المراجعة الداخلية، وتوفير التدريب المستمر للمراجعين، وتطوير نظم الرقابة وإدارة المخاطر، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي وتحقيق الاستدامة في القطاع المصرفي.

دراسة راغب، وصقر، ومصطفى (2024) بعنوان " أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المصرية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢".

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك المصرية، من خلال قياس مدى تأثير العوامل والمخاطر النظامية في قدرة البنوك على المحافظة على استقرارها المالي خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب المنهج القياسي، حيث استندت إلى تحليل البيانات المالية لعينة من البنوك المصرية خلال فترة الدراسة، واستخدمت مجموعة من النماذج والأساليب الإحصائية والقياسية لاختبار أثر المخاطر النظامية في مؤشرات الاستقرار المالي. وأظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك، حيث يؤدي ارتفاع مستوى هذه المخاطر إلى انخفاض مستويات الاستقرار المالي وزيادة تعرض البنوك للتقلبات المالية. كما بينت النتائج أن تعزيز نظم إدارة المخاطر، ورفع مستويات كفاية رأس المال والسيولة، يسهمان في الحد من الآثار السلبية للمخاطر النظامية وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات إدارة المخاطر النظامية، وتعزيز الرقابة المصرفية، والالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر والاستقرار المالي، بما يدعم متانة القطاع المصرفي ويعزز استدامته.

دراسة فياض (2020) بعنوان " دور لجنة بازل في تعزيز الحوكمة المصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي".

هدفت الدراسة إلى بيان دور مقررات وتوصيات لجنة بازل في تعزيز الحوكمة المصرفية ودعم الاستقرار المالي، من خلال تحليل مدى إسهام معايير بازل في تطوير أنظمة الرقابة المصرفية، وإدارة المخاطر، وتعزيز كفاءة الأداء المالي للمؤسسات المصرفية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات العلمية، والأنظمة والتشريعات المصرفية، ومعايير لجنة بازل ذات الصلة بالحوكمة وإدارة المخاطر والاستقرار المالي. وأظهرت النتائج أن تطبيق معايير لجنة بازل يسهم في

تعزيز الحوكمة المصرفية، ورفع كفاءة إدارة المخاطر، وتحسين مستويات كفاية رأس المال والسيولة، بما يدعم قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية والمحافظة على الاستقرار المالي. كما أكدت الدراسة أن الالتزام بمتطلبات لجنة بازل يعزز الشفافية والإفصاح والرقابة الداخلية، ويحد من التعرض للمخاطر المصرفية المختلفة. وأوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك بتطبيق معايير لجنة بازل وتحديث أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة، بما يواكب التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي ويسهم في تعزيز الاستقرار المالي واستدامة الأداء.

دراسة علي، وسلامات (2018) بعنوان "قياس تكلفة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة ميدانية حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة متيللي".

هدفت الدراسة إلى قياس تكلفة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال تحليل أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي للبنوك، وبيان أهمية قياس تكلفة هذه المخاطر في دعم القرارات الائتمانية وتعزيز الاستقرار المالي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب دراسة الحالة، حيث طبقت على البنك الوطني الجزائري - وكالة متيللي، بالاعتماد على تحليل البيانات والتقارير المالية والسجلات الائتمانية الخاصة بالبنك، واستخدام المؤشرات المالية ذات الصلة بقياس مخاطر الائتمان. وأظهرت النتائج أن ارتفاع مخاطر الائتمان يؤدي إلى زيادة التكلفة التي تتحملها البنوك نتيجة التعثر في السداد وتكوين المخصصات، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأداء المالي والاستقرار المالي. كما بينت النتائج أن تطبيق أساليب فعالة لتقييم الجدارة الائتمانية ومتابعة العملاء يسهم في الحد من تكلفة المخاطر الائتمانية وتحسين جودة المحفظة الائتمانية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم إدارة وقياس مخاطر الائتمان، والاعتماد على نماذج حديثة لتقييم الجدارة الائتمانية، وتعزيز الرقابة على منح الائتمان ومتابعة العملاء، بما يسهم في تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي للبنوك.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

دراسة Eyinade ، (2025) بعنوان "Financial Risk Management Strategies and Their Influence on Organizational Stability".

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار التنظيمي للمؤسسات، مع التركيز على دور ممارسات إدارة المخاطر في تحسين قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات المالية والتشغيلية وضمان استدامة الأداء. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، بالإضافة إلى جمع وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر والاستقرار التنظيمي. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لاستراتيجيات إدارة المخاطر المالية على الاستقرار التنظيمي، حيث أسهمت ممارسات إدارة المخاطر الفعالة في تقليل التعرض للمخاطر، وتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات، وتحسين القدرة على مواجهة الأزمات المالية. كما أكدت النتائج أن تبني إطار متكامل لإدارة المخاطر يدعم استدامة الأداء ويزيد من قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية. وأوصت الدراسة بضرورة دمج استراتيجيات إدارة المخاطر في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر، والاستثمار في التقنيات الحديثة ونظم المعلومات التي تدعم عمليات التنبؤ بالمخاطر وإدارتها، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المؤسسي والاستدامة المالية.

دراسة Kazbekova ، (2022) بعنوان "Risk Management and Financial Stability of Banks".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي في البنوك، وبيان مدى إسهام ممارسات إدارة المخاطر في تعزيز متانة المراكز المالية للمصارف وزيادة قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستناد إلى تحليل البيانات

والمؤشرات المالية الخاصة بالبنوك، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتقييم العلاقة بين إدارة المخاطر ومؤشرات الاستقرار المالي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة بين فعالية إدارة المخاطر والاستقرار المالي، حيث أسهم التطبيق الفعال لسياسات إدارة المخاطر في تحسين كفاية رأس المال، وتعزيز إدارة السيولة، والحد من الخسائر الناتجة عن المخاطر الائتمانية والتشغيلية، مما انعكس إيجاباً على استقرار البنوك وقدرتها على مواجهة الأزمات المالية. كما أوضحت الدراسة أن الإدارة المتكاملة للمخاطر تُعد من العوامل الرئيسة في دعم الاستدامة المالية وتعزيز ثقة المتعاملين بالقطاع المصرفي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أطر إدارة المخاطر وفقاً للمعايير الدولية، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية، والاستثمار في التقنيات الحديثة ونظم الإنذار المبكر لرصد المخاطر، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك وتحقيق الاستدامة في أدائها.

دراسة (2021) Mikki - عنوان: **"Optimizing Risk Management Frameworks in Banking: Strategies to Enhance Compliance and Profitability amid Regulatory Challenges"**.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور أطر إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وبيان مدى إسهامها في تعزيز الامتثال للمتطلبات الرقابية وتحسين الربحية في ظل التحديات التنظيمية التي تواجه البنوك. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات ذات الصلة بأطر إدارة المخاطر، والمتطلبات التنظيمية، والممارسات المصرفية الحديثة، بهدف استخلاص أفضل الاستراتيجيات التي تسهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر وتعزيز الأداء المالي. وأظهرت النتائج أن وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر يسهم في تحسين مستوى الامتثال للأنظمة والتعليمات الرقابية، والحد من الخسائر المحتملة، وتعزيز الربحية والاستدامة المالية للمصارف. كما أكدت الدراسة أن دمج إدارة المخاطر في عمليات التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار، إلى جانب توظيف التقنيات الرقمية والتحليلات المتقدمة، يسهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر وتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المصرفية. وأوصت الدراسة بضرورة

تطوير أطر إدارة المخاطر بصورة مستمرة بما يتوافق مع المتغيرات التنظيمية، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل البنوك، والاستثمار في التقنيات الحديثة التي تدعم عمليات التنبؤ بالمخاطر واتخاذ القرارات، بما يسهم في تحقيق الامتثال التنظيمي وتحسين الأداء المالي.

دراسة (2020) Kazbekova بعنوان **"Bank Risk Management in the Conditions of Financial System Instability"** :

هدفت الدراسة إلى تحليل دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة حالات عدم استقرار النظام المالي، من خلال تقييم فاعلية ممارسات إدارة المخاطر في الحد من آثار التقلبات الاقتصادية والمالية والحفاظ على استمرارية النشاط المصرفي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب التحليل المقارن لواقع إدارة المخاطر في ظل بيئات مالية تتسم بعدم الاستقرار، مع الاستفادة من البيانات والمؤشرات المالية والمصرفية لتقييم كفاءة ممارسات إدارة المخاطر. وأظهرت النتائج أن تطبيق أنظمة متكاملة لإدارة المخاطر يسهم في تعزيز مرونة البنوك وقدرتها على مواجهة الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية، كما ينعكس إيجاباً على كفاية رأس المال، وإدارة السيولة، واستقرار الأداء المالي. وبينت النتائج أيضاً أن البنوك التي تطبق ممارسات متقدمة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الخارجية وتقليل احتمالات التعثر المالي مقارنة بالبنوك التي تقتصر إلى أنظمة فعالة لإدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أطر إدارة المخاطر بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحليل المخاطر والتنبؤ بها، بما يدعم الاستقرار المالي ويعزز استدامة القطاع المصرفي.

دراسة (2018) Elbadry بعنوان **"Bank's Financial Stability and Risk Management"** :

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي في البنوك، وبيان أثر ممارسات إدارة المخاطر في تعزيز متانة المراكز المالية للمصارف وقدرتها على مواجهة المخاطر والأزمات المالية. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، مستندةً إلى تحليل بيانات مالية لعينة من البنوك باستخدام مجموعة من مؤشرات إدارة المخاطر والاستقرار المالي، مع توظيف نماذج التحليل الإحصائي لقياس أثر إدارة المخاطر في الاستقرار المالي. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، حيث أسهمت الإدارة الفعالة للمخاطر في تحسين كفاية رأس المال، والحد من التعرض للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات المالية. كما أكدت النتائج أن تطبيق أطر متكاملة لإدارة المخاطر يسهم في تحسين الأداء المالي وزيادة ثقة المتعاملين بالقطاع المصرفي، الأمر الذي يدعم استدامة البنوك على المدى الطويل. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات شاملة لإدارة المخاطر تتوافق مع المعايير الدولية، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية، والاعتماد على أدوات حديثة لقياس المخاطر ومتابعتها بصورة مستمرة، بما يعزز الاستقرار المالي ويحسن كفاءة الأداء المصرفي.

التعليق على الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بموضوع إدارة المخاطر ودورها في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الأداء المالي في القطاع المصرفي، في ظل ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية ومالية متسارعة، وما تفرضه البيئة المصرفية من تحديات تتطلب تبني ممارسات فعالة لإدارة المخاطر بمختلف أنواعها. وقد تناولت هذه الدراسات إدارة المخاطر من زوايا متعددة، شملت المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى دراسة دور الحوكمة المصرفية، والمراجعة الداخلية، والرقابة، والذكاء الاصطناعي، وأطر الامتثال التنظيمي، ومعايير لجنة بازل في دعم إدارة

المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي. كما ركزت الدراسات على قياس أثر إدارة المخاطر في مؤشرات متعددة، مثل الربحية، والأداء المالي، والاستقرار المالي، والاستقرار التنظيمي، وجودة القرارات المالية، وكفاية رأس المال، واستدامة المؤسسات المصرفية. وتمثل هذه الدراسات قاعدة علمية مهمة تستند إليها الدراسة الحالية في بناء إطارها النظري، وتحديد متغيراتها، وصياغة فرضياتها، بما يسهم في تحليل دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك بالمملكة العربية السعودية.

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اعتبار إدارة المخاطر إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البنوك لتحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية. فقد أكدت دراسة الدبوبي وآخرون (2026) أهمية الحوكمة المصرفية والرقابة الداخلية في رفع كفاءة إدارة المخاطر، بينما أوضحت دراسة Kazbekova وآخرون (2022)، ودراسة Elbadry (2018) وجود علاقة إيجابية مباشرة بين فعالية إدارة المخاطر ومستوى الاستقرار المالي، وهو ما يمثل جوهر الدراسة الحالية التي تبحث في أثر إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي بالبنوك السعودية.

كما تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة أيوب وجديدو (2026)، ودراسة حسان ومكلد (2025)، ودراسة علي وسلامات (2018) في الاهتمام بالمخاطر المالية الرئيسية التي تواجه البنوك، وعلى رأسها المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، وبيان انعكاسها على الأداء المالي والاستقرار المالي. وتتسجم هذه الدراسات مع الدراسة الحالية التي تتناول المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة بوصفهما بعدين رئيسيين لإدارة المخاطر، إلى جانب مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

وتتفق الدراسة الحالية أيضاً مع دراسة محمد والصدیق (2025) التي ركزت على المخاطر الائتمانية وأثرها في استقرار القرار المالي، إذ تؤكد كلتا الدراستين أن ضعف إدارة الائتمان يزيد من احتمالات

التعثر المالي، ويؤثر في قدرة البنوك على تحقيق الاستقرار، بينما يسهم تطبيق سياسات ائتمانية فعالة في تعزيز سلامة المركز المالي للمصرف.

كما تتوافق الدراسة الحالية مع دراسة راغب، وصقر، ومصطفى (2024) في التركيز على العلاقة بين المخاطر والاستقرار المالي، حيث تناولت الدراسة السابقة أثر المخاطر النظامية في الاستقرار المالي للبنوك، بينما توسع الدراسة الحالية نطاق التحليل ليشمل مجموعة متكاملة من المخاطر المصرفية، بما يوفر رؤية أكثر شمولاً لطبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي.

وتتشابه الدراسة الحالية مع دراسة فياض (2020) في التأكيد على أهمية الالتزام بمعايير لجنة بازل، ودور الحوكمة والرقابة الداخلية في تعزيز كفاية رأس المال والسيولة والحد من المخاطر، بما ينعكس بصورة إيجابية على الاستقرار المالي للبنوك.

كما تتفق مع دراسة موسى (2025) ، ودراسة محمد والبشير (2025) في إبراز أهمية المراجعة الداخلية والرقابة المستمرة كأدوات مساندة لإدارة المخاطر، حيث أكدت هذه الدراسات أن جودة المراجعة الداخلية تسهم في رفع كفاءة الرقابة وتحسين إدارة المخاطر، وهو ما يدعم تحقيق الاستقرار المالي واستدامة الأداء المصرفي.

ومن جانب آخر، تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة الميهي، وشبابة، وأحمد (2025) ، ودراسة Oyeniya وآخرين (2021) ، ودراسة Eyinade وآخرين (2025) في التأكيد على أهمية توظيف التقنيات الحديثة، وتطوير أطر إدارة المخاطر، ودمج إدارة المخاطر في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات المصرفية، بما يعزز قدرتها على التنبؤ بالمخاطر، والاستجابة لها بكفاءة، وتحقيق الاستدامة المالية.

كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة Kazbekova وآخرون (2020) في التأكيد على أن تطبيق أنظمة متكاملة لإدارة المخاطر يعزز قدرة البنوك على مواجهة حالات عدم الاستقرار الاقتصادي، ويرفع من

مرونتها في التعامل مع الأزمات المالية، وهو ما يمثل أحد المراكز الفكرية التي تنطلق منها الدراسة الحالية.

ومن الناحية المنهجية، تتشابه الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات العربية والأجنبية في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي، سواء من خلال استخدام الاستبانة في الدراسات الميدانية أو تحليل البيانات والمؤشرات المالية في الدراسات التطبيقية، إلى جانب توظيف الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفروض وتحليل العلاقات بين المتغيرات، الأمر الذي يسهل المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة.

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مجال التطبيق، إذ تناولت معظم الدراسات السابقة بيانات مصرفية في الأردن، ومصر، والعراق، والسودان، والجزائر، ودول أخرى، بينما تركز الدراسة الحالية على البنوك في المملكة العربية السعودية، التي تتميز ببيئة تنظيمية متقدمة وإطار رقابي متوافق مع أفضل الممارسات الدولية، إضافة إلى الدور المحوري الذي يؤديه القطاع المصرفي في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

كما تختلف الدراسة الحالية من حيث المتغير التابع، إذ ركزت بعض الدراسات السابقة على الربحية، مثل دراسة أيوب وجديدو (2026)، ودراسة حسان ومكلد (2025)، بينما ركزت دراسات أخرى على الأداء المالي، مثل دراسة الميهي وشبانة وأحمد (2025)، ودراسة محمد والبشير (2025)، أو على استقرار القرار المالي كما في دراسة محمد والصدیق (2025)، أو على الامتثال التنظيمي كما في دراسة Oyeniyi وآخرين (2021)، في حين تركز الدراسة الحالية بصورة مباشرة على الاستقرار المالي باعتباره المتغير التابع الرئيس.

وتختلف الدراسة الحالية كذلك في نموذجها البحثي، إذ تعتمد على قياس أثر أربعة أبعاد رئيسة لإدارة المخاطر، تتمثل في المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، في تعزيز الاستقرار المالي، بينما ركزت غالبية الدراسات السابقة على بعد واحد أو بعدين فقط من أبعاد إدارة المخاطر، أو تناولت متغيرات بسيطة مثل الحوكمة أو المراجعة الداخلية أو الذكاء الاصطناعي.

كما تتميز الدراسة الحالية بأنها تقدم نموذجاً متكاملًا يربط بين أبعاد إدارة المخاطر المختلفة والاستقرار المالي في إطار واحد، بما يسمح بقياس التأثير النسبي لكل بعد، وتحديد أكثر أنواع المخاطر تأثيراً في الاستقرار المالي داخل البنوك السعودية.

ثالثاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري الخاص بإدارة المخاطر والاستقرار المالي، وتحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، إلى جانب الاستفادة من الأدبيات التي تناولت مفهوم الاستقرار المالي ومؤشراته وأبعاده.

كما استفادت الدراسة من نتائج الدراسات السابقة في تحديد أبعاد المتغير المستقل، وصياغة النموذج المفاهيمي للدراسة، وبناء الفرضية الرئيسية والفروض الفرعية، التي تقيس أثر كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي.

واستفادت الدراسة كذلك من الدراسات السابقة في تصميم أداة الدراسة، وصياغة محاور الاستبانة وعباراتها، بما يتناسب مع طبيعة البيئة المصرفية، فضلاً عن الاستفادة من المقاييس المستخدمة في قياس إدارة المخاطر والاستقرار المالي في الدراسات السابقة.

ومن الناحية المنهجية، استقادت الدراسة الحالية من اعتماد غالبية الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ألفا كرونباخ، والانحدار الخطي، واختبارات الفروق، وهو ما يدعم اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار فرضيات الدراسة الحالية.

وبناءً على ما سبق، تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على تحليل أثر إدارة المخاطر بأبعادها الأربع (المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية) في تعزيز الاستقرار المالي بالبنوك في المملكة العربية السعودية، وهو موضوع لم تتناوله الدراسات السابقة بصورة شاملة في البيئة السعودية. كما تقدم الدراسة نموذجًا تطبيقيًا يربط بين أبعاد إدارة المخاطر والاستقرار المالي في إطار واحد، بما يسهم في سد فجوة بحثية تتعلق بقياس أثر ممارسات إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي داخل البنوك السعودية، ويضيف بعدًا علميًا وتطبيقيًا إلى الأدبيات العربية في هذا المجال.

الفصل الثالث: منهجية البحث

٣.١. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يُعد من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات الإدارية والمالية التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها، والكشف عن طبيعة العلاقات بين متغيراتها. ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من مصادرها الأولية والثانوية، ثم تنظيمها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية تسهم في الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها.

وقد استُخدم المنهج الوصفي في استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المخاطر والاستقرار المالي، وتحديد المفاهيم والأبعاد النظرية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، بينما استُخدم الجانب التحليلي في تحليل البيانات الميدانية التي يتم جمعها من أفراد عينة الدراسة باستخدام الاستبانة، وتطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لقياس أثر إدارة المخاطر بأبعادها المتمثلة في المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي بالبنوك في المملكة العربية السعودية.

ويُعد هذا المنهج الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة؛ لما يوفره من إمكانية وصف واقع ممارسات إدارة المخاطر في البنوك السعودية، وتحليل مستوى تطبيقها، وقياس أثرها في تعزيز الاستقرار المالي، وصولاً إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والممارسات المصرفية، ودعم متخذي القرار بما يسهم في تعزيز متانة القطاع المصرفي وتحقيق الاستدامة المالية.

٣.٢. مجتمع الدراسة:

يُقصد بمجتمع الدراسة جميع الأفراد الذين تنطبق عليهم خصائص موضوع الدراسة، والذين يمكن من خلالهم الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها.

ويتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة، نظراً لمشاركتهم في تطبيق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، وإلمامهم بالممارسات المرتبطة بإدارة المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، فضلاً عن دورهم في المحافظة على الاستقرار المالي داخل البنوك.

ويشمل مجتمع الدراسة العاملين في الإدارات المختلفة بالبنوك، مثل إدارات إدارة المخاطر، والائتمان، والخزينة، والاستثمار، والمراجعة الداخلية، والالتزام، والرقابة، والإدارة المالية، بالإضافة إلى القيادات الإدارية والتنفيذية ذات العلاقة، وذلك لضمان الحصول على بيانات تعكس واقع ممارسات إدارة المخاطر في البنوك السعودية، ومدى إسهامها في تعزيز الاستقرار المالي.

٣.٣. عينة الدراسة:

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة حصر جميع مفرداته، فقد اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة، لما تتميز به من إتاحة الفرصة المتساوية لجميع أفراد مجتمع الدراسة للمشاركة، الأمر الذي يسهم في تحقيق درجة مناسبة من التمثيل والحد من التحيز في اختيار المفردات.

وقد بلغ حجم عينة الدراسة (251) مفردة من العاملين في البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، وتم اختيارهم من مختلف الإدارات ذات الصلة بموضوع الدراسة، مثل إدارات إدارة المخاطر، والائتمان، والخزينة، والاستثمار، والمراجعة الداخلية، والالتزام، والرقابة، والإدارة المالية، بما يضمن تمثيل مختلف الآراء والخبرات المتعلقة بإدارة المخاطر والاستقرار المالي.

ويُعد حجم العينة مناسباً لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فروض الدراسة، كما يوفر درجة مقبولة من الدقة في تمثيل مجتمع الدراسة، ويساعد على تعميم النتائج في حدود المجتمع الذي سُحبت منه العينة.

٣.٤. أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، وقدرتها على الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، واختبار فروضها، كما تُعد من أكثر الأدوات استخداماً في الدراسات الإدارية والمالية التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد تم إعداد الاستبانة بالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع إدارة المخاطر والاستقرار المالي، مع مراعاة طبيعة البيئة المصرفية في المملكة العربية السعودية، بما يضمن شمولها لجميع أبعاد الدراسة وتحقيق أهدافها. وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسين، على النحو الآتي:

- القسم الأول: يختص بالبيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وتشمل مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية، مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، وغيرها من المتغيرات التي تراها الباحثة مناسبة.

- القسم الثاني :يختص بقياس متغيرات الدراسة، ويتضمن فقرات تقيس إدارة المخاطر بوصفها المتغير المستقل بأبعادها الأربعة، وهي :المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى فقرات تقيس الاستقرار المالي بوصفه المتغير التابع.
- وقد تم تصميم فقرات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (Five-Point Likert Scale) ، لقياس درجة موافقة أفراد العينة على عبارات الدراسة، حيث أعطيت البدائل والأوزان الآتية:

• موافق بشدة (٥ درجات).

• موافق (٤ درجات).

• محايد (٣ درجات).

• غير موافق (درجتان).

• غير موافق بشدة (درجة واحدة).

ويُعد مقياس ليكرت الخماسي من أكثر المقاييس شيوعاً في الدراسات الإدارية؛ لما يتميز به من سهولة التطبيق، وإمكانية قياس اتجاهات وآراء المبحوثين بدرجة عالية من الدقة، فضلاً عن ملاءمته لإجراء التحليلات الإحصائية المختلفة واختبار فرضيات الدراسة.

٣.٥. ثبات الاستمارة

يقصد بثبات أداة الدراسة مدى اتساق نتائجها واستقرارها عند إعادة تطبيقها في ظروف متشابهة، ويُعد الثبات أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس جودة أداة القياس ومدى صلاحيتها للاستخدام في جمع البيانات وتحليلها.

وللتحقق من ثبات الاستبانة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، والذي يُعد من أكثر الأساليب الإحصائية استخدامًا في قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، حيث يقيس مدى تجانس الفقرات التي تقيس البعد نفسه، وقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الدراسة، إضافة إلى معامل الثبات الكلي للاستبانة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ، بهدف التأكد من اتساق فقرات كل بعد مع بعضها البعض، ومدى قدرتها على قياس المتغيرات المستهدفة بدرجة عالية من الموثوقية، وسيتم عرض نتائج معاملات الثبات لكل بعد من أبعاد الدراسة وللاستبانة ككل في الجدول التالي، مع تفسير النتائج وبيان مدى قبولها وفقًا للمعايير الإحصائية المعتمدة.

جدول ١ معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لأداة الدراسة

م	المحاور والأبعاد	معامل ألفا كرونباخ	عدد العناصر
1	إدارة المخاطر	0.912	20
1-1	المخاطر الائتمانية	0.874	5
1-2	مخاطر السيولة	0.856	5
1-3	مخاطر السوق	0.842	5
1-4	المخاطر التشغيلية	0.883	5
2	الاستقرار المالي	0.901	5
3	الاستبانة ككل	0.938	25

تشير نتائج معامل ألفا كرونباخ الواردة في الجدول السابق إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات والاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحور إدارة المخاطر (0.912)، وهي قيمة مرتفعة تعكس تجانس فقرات هذا المحور وقدرتها على قياس مفهوم إدارة المخاطر بصورة دقيقة. كما أظهرت النتائج أن معاملات الثبات للأبعاد الفرعية تراوحت بين (٠.٨٤٢) و (٠.٨٨٣)، حيث بلغ معامل الثبات لبعد المخاطر الائتمانية (0.874)، وبلغ لبعد مخاطر السيولة (0.856)، بينما بلغ لبعد مخاطر

السوق (0.842)، وسجل بعد المخاطر التشغيلية أعلى قيمة بين الأبعاد الفرعية بلغت (٠.٨٨٣)، مما يدل على ارتفاع مستوى الاتساق الداخلي بين فقرات كل بعد.

كما بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحور الاستقرار المالي (0.901)، وهي قيمة تؤكد تمتع فقرات هذا المحور بدرجة عالية من الثبات، بما يعكس قدرتها على قياس متغير الاستقرار المالي بصورة موثوقة. أما معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل فقد بلغ (٠.٩٣٨)، وهي قيمة مرتفعة جدًا تتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائيًا (٠.٧٠)، وتشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاتساق الداخلي، الأمر الذي يؤكد صلاحيتها للاستخدام في جمع البيانات الميدانية، ويعزز الثقة في النتائج التي سيتم التوصل إليها عند اختبار فروض الدراسة وتحليل متغيراتها.

٣.٦. أساليب المعالجة الإحصائية

بعد الانتهاء من جمع الاستبانات ومراجعتها للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها للتحليل الإحصائي، تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ثم معالجتها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences – SPSS)؛ لما يتميز به من كفاءة في تحليل البيانات واستخراج النتائج التي تسهم في تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها. ولتحليل البيانات والإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، تمثلت فيما يأتي:

١. التكرارات والنسب المئوية؛ لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.
٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ للتعرف على مستوى استجابات أفراد العينة تجاه محاور وأبعاد الدراسة، وترتيب العبارات والأبعاد وفقًا لمستوى أهميتها.

٣. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ؛ للتحقق من ثبات أداة الدراسة وقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

٤. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) ؛ للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وقياس قوة واتجاه العلاقة بين فقرات كل محور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

٥. تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) ؛ لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، وقياس أثر إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي بالبنوك.

٦. تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) ؛ لاختبار أثر أبعاد إدارة المخاطر المتمثلة في المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي، وتحديد مدى إسهام كل بعد في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

٧. اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ؛ للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية متعددة الفئات، مثل العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

٣.٧. حدود الدراسة

تحدد الدراسة الحالية بمجموعة من الحدود التي تمثلت فيما يأتي:

- الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على بحث دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك، وذلك من خلال دراسة أثر إدارة المخاطر بأبعادها المتمثلة في المخاطر الائتمانية،

ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية بوصفها المتغير المستقل، في الاستقرار المالي بوصفه المتغير التابع.

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية.
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على العاملين في البنوك بالمملكة العربية السعودية من شاغلي الوظائف الإدارية والفنية ذات العلاقة بإدارة المخاطر والأنشطة المصرفية، مثل إدارات إدارة المخاطر، والائتمان، والخزينة، والاستثمار، والالتزام، والمراجعة الداخلية، والإدارة المالية.

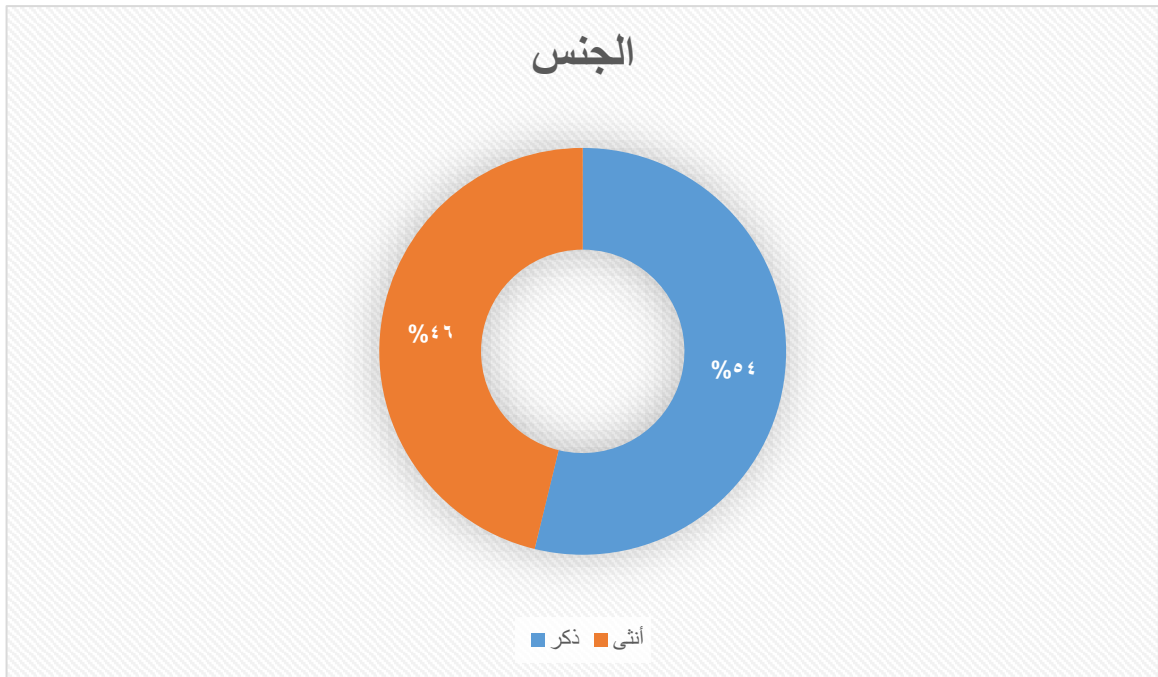
الفصل الرابع: عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها

٤.١ . تحليل البيانات الأولية

- الجنس

جدول 2 توزيع العينة طبقاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	135	53.8%
أنثى	116	46.2%
المجموع	251	100.0



تشير نتائج الجدول إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس، حيث بلغ عدد الذكور (١٣٥) مشاركاً، بنسبة (٥٣.٨%) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث (١١٦) مشاركة، بنسبة

(٤٦.٢٪). ويلاحظ وجود تقارب نسبي بين نسب الذكور والإناث، مع ارتفاع طفيف في نسبة الذكور، الأمر الذي يعكس تمثيلاً متوازناً لكلا الجنسين في عينة الدراسة.

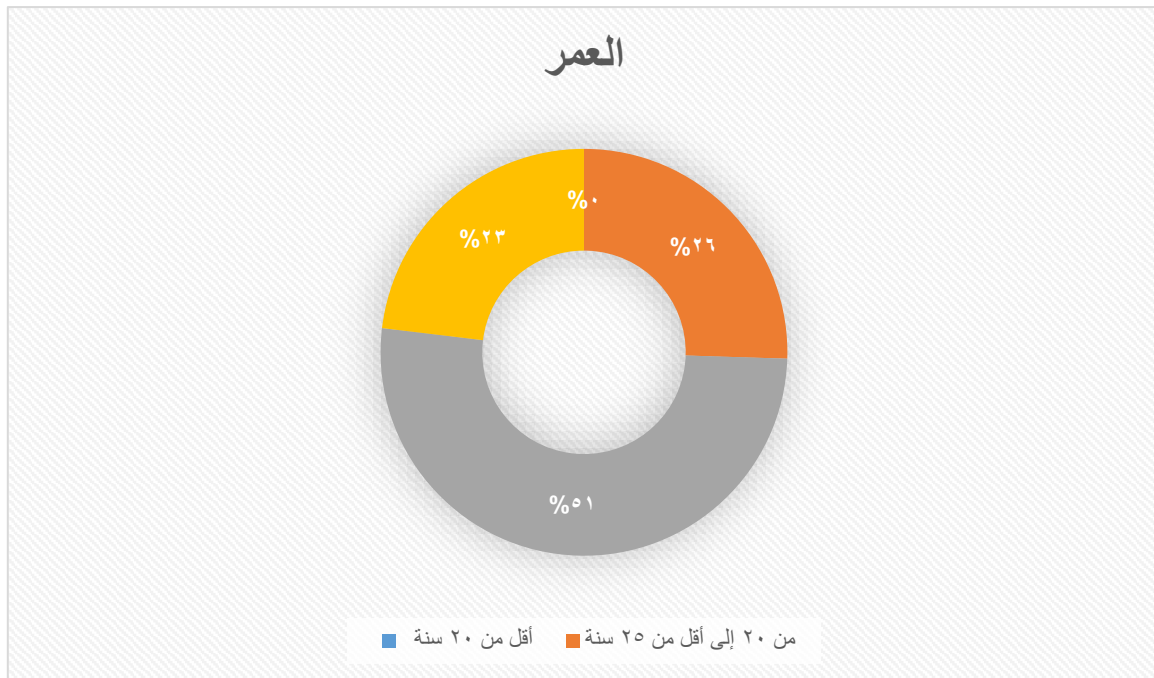
ويمكن أن يُعزى ارتفاع نسبة الذكور إلى طبيعة بعض الوظائف المصرفية، لا سيما تلك المرتبطة بإدارة المخاطر والائتمان والخزينة والإدارات التنفيذية، التي لا تزال تشهد مشاركة أكبر من الذكور في بعض البنوك. وفي المقابل، تعكس نسبة الإناث المرتفعة نسبياً اتساع مشاركة المرأة في القطاع المصرفي السعودي خلال السنوات الأخيرة، في ظل جهود المملكة العربية السعودية لتمكين المرأة وزيادة مساهمتها في سوق العمل، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ويشير هذا التوزيع إلى أن الدراسة استندت إلى عينة تضم مشاركين من كلا الجنسين، الأمر الذي يعزز تنوع وجهات النظر حول ممارسات إدارة المخاطر ودورها في تعزيز الاستقرار المالي، ويسهم في زيادة موثوقية النتائج وإمكانية تعميمها في حدود مجتمع الدراسة.

- العمر

جدول 3 توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	٠	٠٪
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٦٤	٢٥.٥٪
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	١٢٩	٥١.٤٪
50 سنة فأكثر	٥٨	٢٣.١٪
المجموع	251	100.0



تشير نتائج الجدول إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر، حيث تبين عدم وجود أفراد تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، إذ بلغت نسبتهم (٠%). في المقابل، بلغ عدد أفراد الفئة العمرية من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة (٦٤) فرداً، بنسبة (٢٥.٥%)، بينما جاءت الفئة العمرية من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة في المرتبة الأولى من حيث التكرار، إذ بلغ عددها (١٢٩) فرداً، بنسبة (٥١.٤%) من إجمالي أفراد العينة. كما بلغ عدد الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ سنة فأكثر (٥٨) فرداً، بنسبة (٢٣.١%).

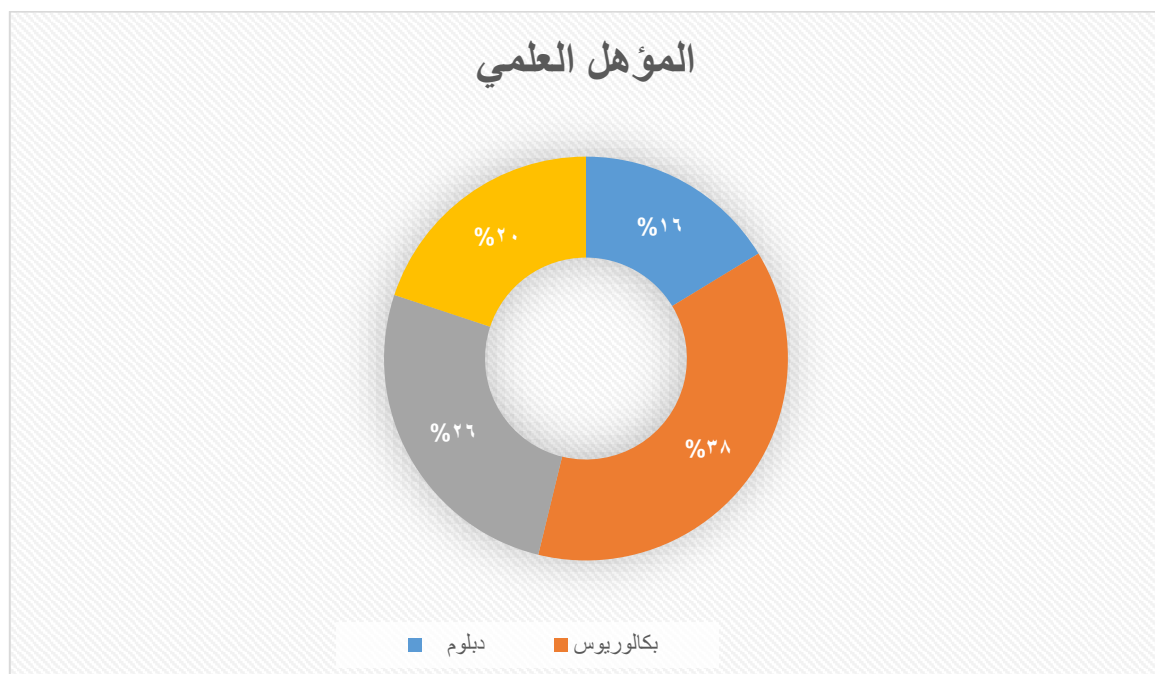
وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية متوسطة وكبيرة السن، وهي الفئات التي غالباً ما تمتلك خبرات مهنية وإدارية واسعة في القطاع المصرفي، ولا سيما في المجالات المتعلقة بإدارة المخاطر والعمليات المالية. كما يعكس عدم وجود أفراد تقل أعمارهم عن (٣٠) سنة أن الوظائف المرتبطة بإدارة المخاطر والاستقرار المالي تتطلب مستوى مرتفعاً من الخبرة العملية والتدرج الوظيفي، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة المشاركين من الفئات العمرية الأكبر.

ويُعد هذا التوزيع مناسباً لطبيعة الدراسة، إذ إن العاملين الأكثر خبرة هم الأقدر على تقييم واقع ممارسات إدارة المخاطر وبيان مدى إسهامها في تعزيز الاستقرار المالي داخل البنوك، الأمر الذي يعزز موثوقية البيانات ودقة النتائج التي سيتم التوصل إليها.

- المؤهل العلمي

جدول 4 توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	41	16.3%
بكالوريوس	94	37.5%
ماجستير	66	26.3%
دكتوراه	50	19.9%
المجموع	251	100.0



تشير نتائج الجدول إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغ عدد الحاصلين على الدبلوم (٤١) فرداً، بنسبة (١٦.٣%) من إجمالي أفراد العينة، بينما بلغ عدد الحاصلين على درجة

البكالوريوس (٩٤) فردًا، بنسبة (٣٧.٥٪)، وهي أعلى نسبة بين فئات المؤهل العلمي. كما بلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير (٦٦) فردًا، بنسبة (٢٦.٣٪)، في حين بلغ عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه (٥٠) فردًا، بنسبة (١٩.٩٪).

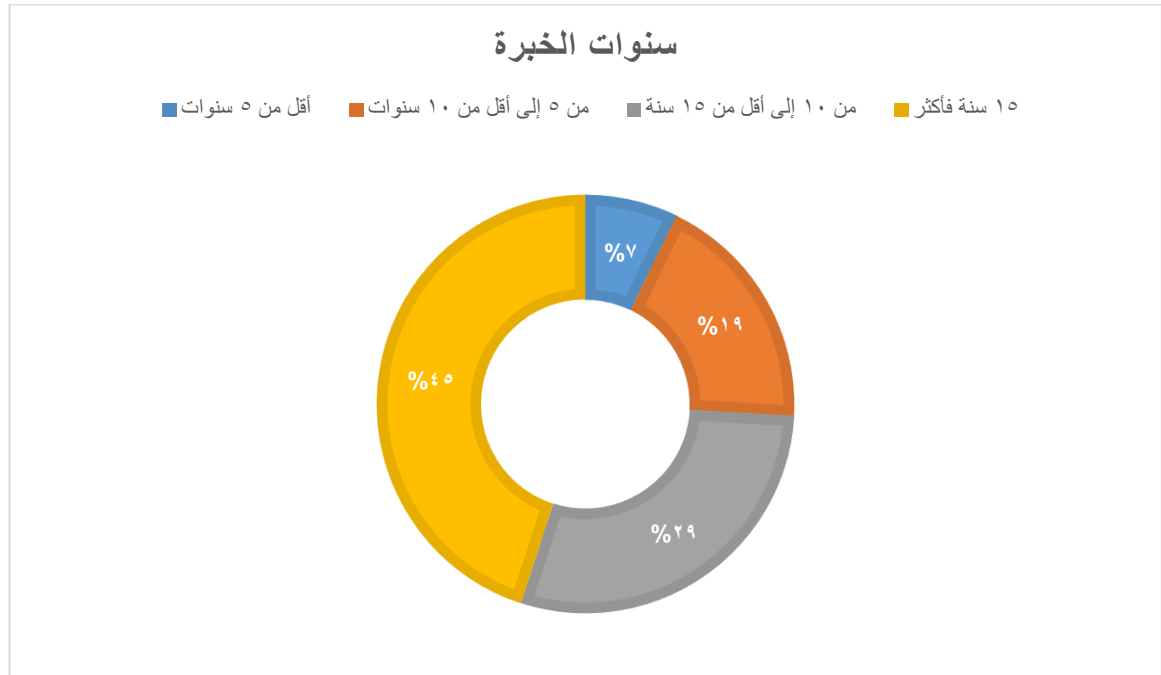
وتوضح هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهلات جامعية أو دراسات عليا، إذ بلغت نسبتهم مجتمعة (٨٣.٧٪) من إجمالي العينة، وهو ما يعكس ارتفاع المستوى العلمي للعاملين في البنوك بالمملكة العربية السعودية. ويُعد هذا الأمر منطقيًا في ظل طبيعة العمل المصرفي، ولا سيما في المجالات المرتبطة بإدارة المخاطر والرقابة والأنشطة المالية، والتي تتطلب تأهيلًا علميًا متخصصًا وقدرًا مناسبًا من المعرفة بالأنظمة المصرفية والمالية.

كما تشير النتائج إلى أن ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات البكالوريوس والدراسات العليا يعزز من جودة البيانات التي تم جمعها، نظرًا لقدرة هذه الفئات على فهم موضوع الدراسة والإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية، الأمر الذي يسهم في زيادة موثوقية النتائج التي سيتم التوصل إليها، ويعزز إمكانية الاستفادة منها في تفسير واقع إدارة المخاطر ودورها في تعزيز الاستقرار المالي بالبنوك في المملكة العربية السعودية.

- سنوات الخبرة

جدول 5 توزيع العينة طبقاً لمتغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
7.2%	18	أقل من ٥ سنوات
18.7%	47	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
29.1%	73	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة
45.0%	113	15 سنة فأكثر
100.0%	251	المجموع



تشير نتائج الجدول إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغ عدد الأفراد الذين تقل سنوات خبرتهم عن ٥ سنوات (١٨) فرداً، بنسبة (٧.٢٪) من إجمالي أفراد العينة، بينما بلغ عدد الذين تتراوح سنوات خبرتهم من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات (٤٧) فرداً، بنسبة (١٨.٧٪). كما بلغ عدد الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة (٧٣) فرداً، بنسبة (٢٩.١٪)، في حين شكلت الفئة ذات الخبرة ١٥ سنة فأكثر النسبة الأكبر، حيث بلغ عددها (١١٣) فرداً، بنسبة (٤٥.٠٪).

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرات مهنية طويلة في القطاع المصرفي، إذ بلغت نسبة من لديهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات (٧٤.١٪) من إجمالي أفراد العينة، وهو ما يعكس امتلاك المشاركين خبرات عملية كافية في المجالات المرتبطة بإدارة المخاطر والعمليات المصرفية. ويُعد ذلك مناسباً لطبيعة الدراسة، نظراً لأن تقييم ممارسات إدارة المخاطر ومدى إسهامها في تعزيز الاستقرار المالي يتطلب معرفة متعمقة بالإجراءات والسياسات المصرفية والخبرة في التعامل مع مختلف أنواع المخاطر.

كما يعزز هذا التوزيع من موثوقية البيانات التي تم جمعها، إذ إن العاملين ذوي الخبرة الطويلة يكونون أكثر قدرة على تقييم واقع إدارة المخاطر، والحكم على مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتبعة داخل البنوك، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على دقة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة وإمكانية الاستفادة منها في تطوير ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي في البنوك بالمملكة العربية السعودية.

- المسمى الوظيفي

جدول 6 توزيع العينة طبقاً لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير إدارة	34	13.5%
مدير فرع	42	16.7%
مدير إدارة مخاطر	49	19.5%
موظف ائتمان	58	23.1%
مراجع داخلي	36	14.3%
موظف مالي	32	12.7%
المجموع	251	100.0%

تشير نتائج الجدول إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، حيث بلغ عدد مديري الإدارات (٣٤) فرداً، بنسبة (١٣.٥%) من إجمالي أفراد العينة، بينما بلغ عدد مديري الفروع (٤٢) فرداً، بنسبة (١٦.٧%). كما بلغ عدد مديري إدارات المخاطر (٤٩) فرداً، بنسبة (١٩.٥%)، في حين شكل موظفو الائتمان النسبة الأعلى، إذ بلغ عددهم (٥٨) فرداً، بنسبة (٢٣.١%). وبلغ عدد المراجعين الداخليين (٣٦) فرداً، بنسبة (١٤.٣%)، بينما بلغ عدد الموظفين الماليين (٣٢) فرداً، بنسبة (١٢.٧%).

وتشير هذه النتائج إلى أن عينة الدراسة ضمت مشاركين من مختلف المستويات والتخصصات الوظيفية داخل البنوك، وهو ما يعكس تنوعاً في الخبرات والمسؤوليات المرتبطة بإدارة المخاطر والأنشطة المالية.

ويُلاحظ ارتفاع نسبة موظفي الائتمان ومديري إدارات المخاطر، الأمر الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، نظرًا لارتباط هذه الفئات بصورة مباشرة بإدارة المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى مشاركتها في تطبيق السياسات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي.

ويعزز هذا التنوع الوظيفي من شمولية البيانات التي تم جمعها، إذ يتيح الحصول على آراء من فئات وظيفية مختلفة تشارك في عمليات إدارة المخاطر وصنع القرار المالي، مما يسهم في زيادة دقة نتائج الدراسة وموضوعيتها، ويعزز إمكانية الاستفادة منها في تطوير ممارسات إدارة المخاطر داخل البنوك بالمملكة العربية السعودية.

٤.٢ . تحليل محاور الاستبيان

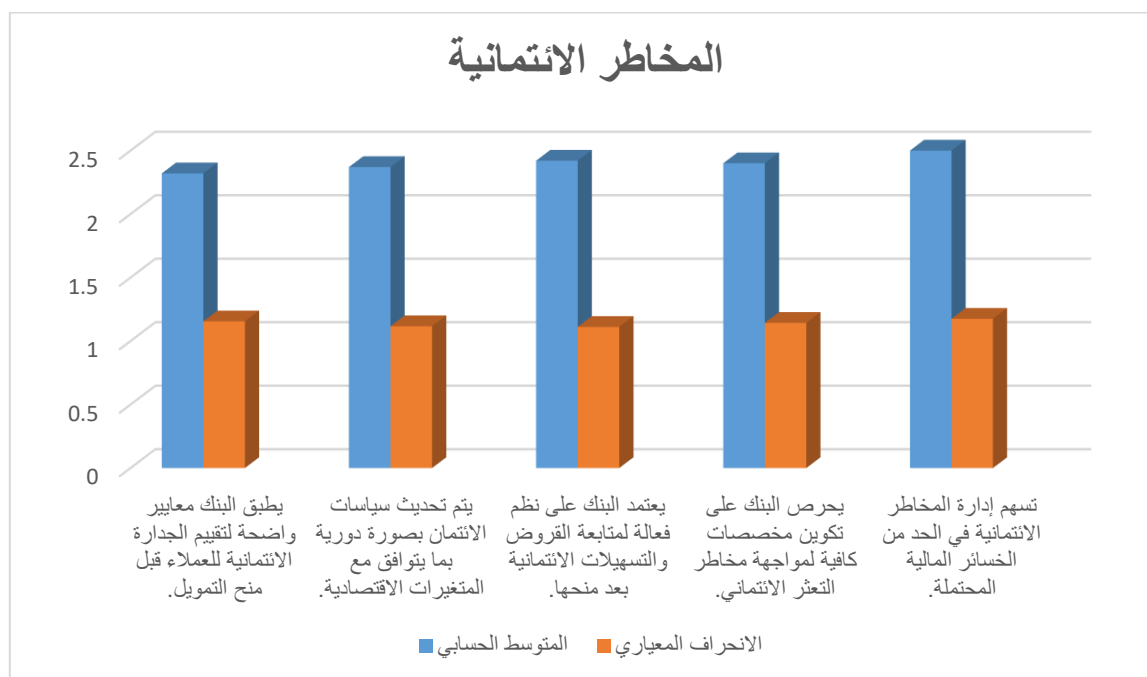
المحور الأول: إدارة المخاطر

البعد الأول: المخاطر الائتمانية

جدول 7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المخاطر الائتمانية

م	المخاطر الائتمانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
١	يطبق البنك معايير واضحة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التمويل.	2.32	1.155	موافق	٥
٢	يتم تحديث سياسات الائتمان بصورة دورية بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية.	2.37	1.117	موافق	٤
٣	يعتمد البنك على نظم فعالة لمتابعة القروض والتسهيلات الائتمانية بعد منحها.	2.42	1.111	موافق	٢

٤	يحرص البنك على تكوين مخصصات كافية لمواجهة مخاطر التعثر الائتماني.	2.40	1.143	موافق	٣
٥	تسهم إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من الخسائر المالية المحتملة.	2.50	1.175	موافق	١
المخاطر الائتمانية		٢.٣٩٠٤	٠.٨١٥٥٨	موافق	



يتضح من نتائج الجدول أن استجابات أفراد عينة الدراسة جاءت في مجملها باتجاه (موافق) تجاه بعد المخاطر الائتمانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد (2.3904)، بانحراف معياري (0.81558)، مما يشير إلى وجود درجة من الاتفاق بين أفراد العينة على أن البنوك محل الدراسة تطبق ممارسات تتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية، مع وجود تباين محدود في آرائهم حول مستوى تطبيق هذه الممارسات.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "تسهم إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من الخسائر المالية المحتملة" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (2.50) وانحراف معياري (1.175)، وهو ما يعكس

إدراك أفراد العينة للدور المحوري الذي تؤديه إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من الخسائر الناتجة عن حالات التعثر وعدم السداد، بما ينعكس إيجاباً على سلامة المركز المالي للبنك ويعزز استقراره المالي.

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يعتمد البنك على نظم فعالة لمتابعة القروض والتسهيلات الائتمانية بعد منحها "بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (1.111)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أهمية المتابعة المستمرة للمحافظ الائتمانية بعد منح التمويل، باعتبارها وسيلة فعالة لاكتشاف مؤشرات التعثر مبكراً واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة للحد من المخاطر.

أما العبارة "يحرص البنك على تكوين مخصصات كافية لمواجهة مخاطر التعثر الائتماني" فقد جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (1.143)، وهو ما يعكس إدراك المشاركين لأهمية تكوين المخصصات الائتمانية باعتبارها أحد الأدوات الأساسية التي تساعد البنوك على امتصاص الخسائر المحتملة وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر المالية.

في حين جاءت العبارة "يتم تحديث سياسات الائتمان بصورة دورية بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية" في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وانحراف معياري (1.117)، الأمر الذي يشير إلى وجود اتفاق على أن مراجعة السياسات الائتمانية وتطويرها بصورة مستمرة يعد من الممارسات الضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتشريعية وتقليل مستويات المخاطر الائتمانية.

وجاءت العبارة "يطبق البنك معايير واضحة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التمويل" في المرتبة الخامسة والأخيرة، بمتوسط حسابي (2.32) وانحراف معياري (1.155) ورغم حصولها على الترتيب الأخير بين عبارات البعد، فإن اتجاه الاستجابة ظل في نطاق الموافقة، مما يدل على وجود إدراك لدى أفراد العينة بأن البنوك تعتمد معايير لتقييم الجدارة الائتمانية قبل منح التمويل، إلا أن مستوى الاتفاق حول هذه الممارسة كان أقل مقارنة ببقية العبارات.

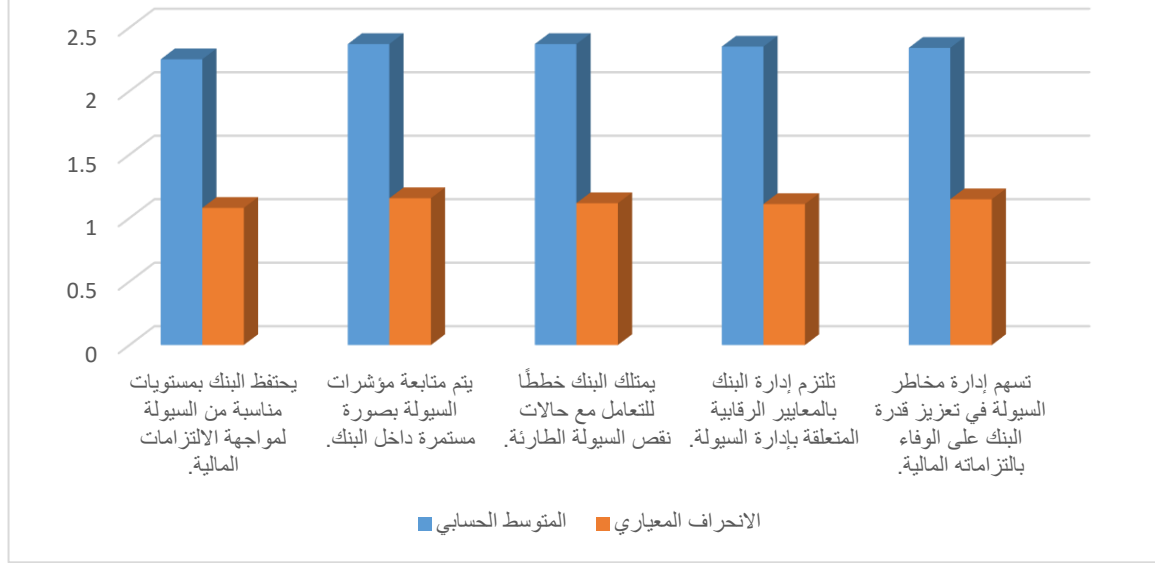
وبصفة عامة، تشير النتائج إلى أن أفراد العينة يتفقون على أن البنوك السعودية تولي اهتمامًا بإدارة المخاطر الائتمانية من خلال تطبيق عدد من الممارسات المرتبطة بتقييم العملاء، ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتكوين المخصصات، وتحديث السياسات الائتمانية، وهو ما يعزز قدرة البنوك على الحد من الخسائر الائتمانية، ويدعم سلامة أوضاعها المالية، ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

البعد الثاني: مخاطر السيولة

جدول 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد مخاطر السيولة

م	مخاطر السيولة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
١	يحتفظ البنك بمستويات مناسبة من السيولة لمواجهة الالتزامات المالية.	٢.٢٥	١.٠٨٠	موافق	٥
٢	يتم متابعة مؤشرات السيولة بصورة مستمرة داخل البنك.	٢.٣٧	١.١٥٦	موافق	١
٣	يملك البنك خططاً للتعامل مع حالات نقص السيولة الطارئة.	٢.٣٧	١.١١٧	موافق	٢
٤	تلتزم إدارة البنك بالمعايير الرقابية المتعلقة بإدارة السيولة.	٢.٣٥	١.١١٠	موافق	٣
٥	تسهم إدارة مخاطر السيولة في تعزيز قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.	٢.٣٤	١.١٤٨	موافق	٤
	مخاطر السيولة	٢.٣٣٦٣	٠.٨٢٤٩١	موافق	

مخاطر السيولة



يتضح من نتائج الجدول أن استجابات أفراد عينة الدراسة جاءت في مجملها باتجاه (موافق) تجاه بعد مخاطر السيولة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد (2.3363)، بانحراف معياري (0.82491)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن البنوك محل الدراسة تطبق ممارسات تهدف إلى إدارة مخاطر السيولة، مع وجود درجة مناسبة من التجانس في آرائهم حول هذا البعد.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "يتم متابعة مؤشرات السيولة بصورة مستمرة داخل البنك" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وانحراف معياري (1.156)، وهو ما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية المتابعة المستمرة لمؤشرات السيولة في دعم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، والكشف المبكر عن أي اختلالات قد تؤثر في مركزه المالي.

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يملك البنك خططاً للتعامل مع حالات نقص السيولة الطارئة"، بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري (1.117)، مما يدل على اتفاق المشاركين على أهمية وجود خطط وإجراءات استباقية لمواجهة الأزمات المحتملة المتعلقة بالسيولة، بما يضمن استمرارية العمليات المصرفية وتقليل آثار الظروف الطارئة.

أما العبارة "تلتزم إدارة البنك بالمعايير الرقابية المتعلقة بإدارة السيولة" فقد جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (2.35) وانحراف معياري (1.110)، وهو ما يشير إلى إدراك أفراد العينة لأهمية الالتزام بالمتطلبات والضوابط الرقابية التي تفرضها الجهات التنظيمية، لما لها من دور في تعزيز كفاءة إدارة السيولة والمحافظة على سلامة الأوضاع المالية للبنك.

وجاءت العبارة "تسهم إدارة مخاطر السيولة في تعزيز قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية" في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (2.34) وانحراف معياري (1.148)، وهو ما يعكس قناعة أفراد العينة بأن الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة تسهم في تعزيز قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية في مواعيدها، وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

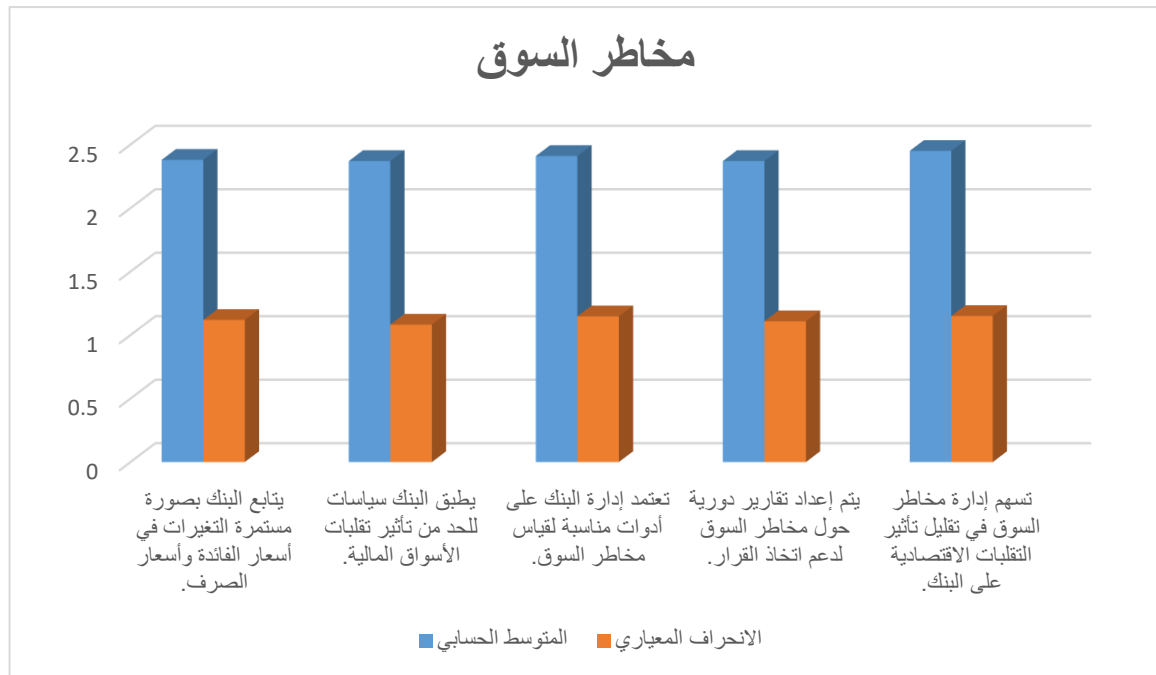
في حين جاءت العبارة "يحتفظ البنك بمستويات مناسبة من السيولة لمواجهة الالتزامات المالية" في المرتبة الخامسة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.25) وانحراف معياري (1.080). ورغم حصولها على الترتيب الأخير بين عبارات هذا البعد، فإن اتجاه الاستجابة جاء في نطاق الموافقة، مما يشير إلى أن أفراد العينة يرون أن البنوك تحرص على الاحتفاظ بمستويات مناسبة من السيولة، إلا أن درجة الاتفاق حول هذه الممارسة كانت أقل نسبيًا مقارنة ببقية العبارات.

وبصفة عامة، تؤكد النتائج أن البنوك محل الدراسة تولي اهتمامًا بإدارة مخاطر السيولة من خلال متابعة مؤشرات السيولة بصورة مستمرة، ووضع خطط للطوارئ، والالتزام بالمعايير الرقابية، وتعزيز القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية. وتُعد هذه الممارسات من الركائز الأساسية التي تدعم الاستقرار المالي، إذ تساعد البنوك على مواجهة التقلبات المالية وتقليل احتمالات التعثر، بما يعزز الثقة في القطاع المصرفي واستدامة أدائه.

البعد الثالث: مخاطر السوق

جدول 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد مخاطر السوق

م	مخاطر السوق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
١	يتابع البنك بصورة مستمرة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.	٢.٣٨	١.١١٩	موافق	٣
٢	يطبق البنك سياسات للحد من تأثير تقلبات الأسواق المالية.	٢.٣٧	١.٠٨٢	موافق	٤
٣	تعتمد إدارة البنك على أدوات مناسبة لقياس مخاطر السوق.	٢.٤١	١.١٤٧	موافق	٢
٤	يتم إعداد تقارير دورية حول مخاطر السوق لدعم اتخاذ القرار.	٢.٣٧	١.١٠٨	موافق	٥
٥	تسهم إدارة مخاطر السوق في تقليل تأثير التقلبات الاقتصادية على البنك.	٢.٤٥	١.١٥٠	موافق	١
مخاطر السوق		٢.٣٨١٥	٠.٨٠٧٦٦	موافق	



يتضح من نتائج الجدول أن استجابات أفراد عينة الدراسة جاءت في مجملها باتجاه (موافق) تجاه بعد مخاطر السوق، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد (2.3815)، بانحراف معياري (0.80766)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن البنوك محل الدراسة تطبق ممارسات تساهم في إدارة مخاطر السوق والحد من آثارها، مع وجود درجة جيدة من التجانس في استجاباتهم.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "تساهم إدارة مخاطر السوق في تقليل تأثير التقلبات الاقتصادية على البنك" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (2.45) وانحراف معياري (1.150)، وهو ما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية إدارة مخاطر السوق في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن التقلبات الاقتصادية والمالية، وتعزيز قدرة البنوك على المحافظة على استقرارها المالي في ظل التغيرات المستمرة التي تشهدها الأسواق.

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "تعتمد إدارة البنك على أدوات مناسبة لقياس مخاطر السوق"، بمتوسط حسابي (2.41) وانحراف معياري (1.147)، مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أهمية استخدام

الأدوات والنماذج المناسبة لقياس مخاطر السوق، بما يساعد الإدارة على تقييم حجم المخاطر واتخاذ القرارات الملائمة للحد من آثارها.

أما العبارة "يتابع البنك بصورة مستمرة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف" فقد جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (2.38) وانحراف معياري (1.119)، وهو ما يشير إلى اهتمام البنوك بمتابعة المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في أعمالها، بما يسهم في سرعة الاستجابة للتقلبات التي قد تنعكس على أدائها المالي.

وجاءت العبارة "يطبق البنك سياسات للحد من تأثير تقلبات الأسواق المالية" في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري (1.082)، مما يعكس اتفاق أفراد العينة على أن البنوك تعتمد سياسات وإجراءات تهدف إلى تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق المالية، وإن كانت درجة الاتفاق حول هذه الممارسة أقل نسبيًا مقارنة بالعبارات السابقة.

في حين جاءت العبارة "يتم إعداد تقارير دورية حول مخاطر السوق لدعم اتخاذ القرار" في المرتبة الخامسة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وانحراف معياري (1.108). ورغم حصولها على الترتيب الأخير، فإن اتجاه الاستجابة ظل في نطاق الموافقة، مما يشير إلى وجود اهتمام بإعداد التقارير الدورية المتعلقة بمخاطر السوق، مع وجود تفاوت نسبي في آراء المشاركين حول مستوى تطبيق هذه الممارسة داخل البنوك.

وبصفة عامة، تؤكد النتائج أن البنوك محل الدراسة تدرك أهمية إدارة مخاطر السوق بوصفها أحد المكونات الرئيسية لإدارة المخاطر، وذلك من خلال متابعة المتغيرات الاقتصادية، واستخدام أدوات قياس مناسبة، وتطبيق سياسات للحد من آثار التقلبات، وإعداد التقارير الدورية التي تدعم عملية اتخاذ القرار.

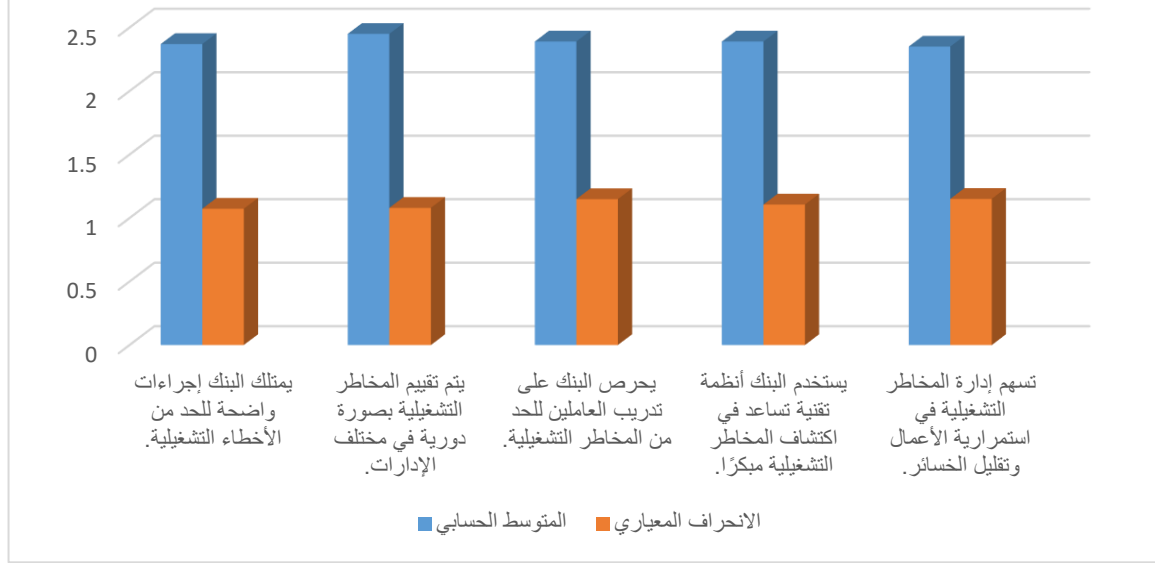
وتسهم هذه الممارسات في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة التغيرات الاقتصادية والمالية، بما يدعم استقرارها المالي ويعزز استدامة أدائها على المدى الطويل.

البعد الرابع: المخاطر التشغيلية

جدول 10 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المخاطر التشغيلية

م	المخاطر التشغيلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
١	يملك البنك إجراءات واضحة للحد من الأخطاء التشغيلية.	٢.٣٧	١.٠٧٣	موافق	4
٢	يتم تقييم المخاطر التشغيلية بصورة دورية في مختلف الإدارات.	٢.٤٥	١.٠٨٠	موافق	1
٣	يحرص البنك على تدريب العاملين للحد من المخاطر التشغيلية.	٢.٣٩	١.١٤٩	موافق	2
٤	يستخدم البنك أنظمة تقنية تساعد في اكتشاف المخاطر التشغيلية مبكراً.	٢.٣٩	١.١٠٦	موافق	3
٥	تسهم إدارة المخاطر التشغيلية في استمرارية الأعمال وتقليل الخسائر.	٢.٣٥	١.١٥١	موافق	5
	المخاطر التشغيلية	٢.٣٧٨٢	٠.٨١٩٦٤	موافق	

المخاطر التشغيلية



يتضح من نتائج الجدول أن استجابات أفراد عينة الدراسة جاءت في مجملها باتجاه (موافق) تجاه بعد المخاطر التشغيلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبعد (2.3782)، بانحراف معياري (0.81964)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن البنوك محل الدراسة تطبق ممارسات متنوعة لإدارة المخاطر التشغيلية، مع وجود درجة جيدة من الاتساق في استجاباتهم حول هذا البعد.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "يتم تقييم المخاطر التشغيلية بصورة دورية في مختلف الإدارات" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (2.45) وانحراف معياري (1.080)، وهو ما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية التقييم المستمر للمخاطر التشغيلية باعتباره أحد الأساليب الرئيسية التي تساعد البنوك على اكتشاف مصادر المخاطر مبكراً، واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من آثارها على سير العمليات المصرفية.

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يحرص البنك على تدريب العاملين للحد من المخاطر التشغيلية"، بمتوسط حسابي بلغ (2.39) وانحراف معياري (1.149)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أهمية

تنمية مهارات العاملين ورفع مستوى وعيهم بممارسات إدارة المخاطر، لما لذلك من دور في تقليل الأخطاء التشغيلية وتعزيز كفاءة الأداء داخل البنوك.

أما العبارة "يستخدم البنك أنظمة تقنية تساعد في اكتشاف المخاطر التشغيلية مبكرًا" فقد جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (1.106)، وهو ما يعكس اهتمام البنوك بالاستفادة من الأنظمة والتقنيات الحديثة في رصد المخاطر التشغيلية وتحليلها، بما يدعم سرعة الاستجابة للمخاطر ويحد من آثارها السلبية.

وجاءت العبارة "يملك البنك إجراءات واضحة للحد من الأخطاء التشغيلية" في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وانحراف معياري (1.073)، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن البنوك تطبق إجراءات تنظيمية ورقابية تهدف إلى تقليل الأخطاء التشغيلية، وإن كانت درجة الاتفاق حول هذه الممارسة أقل نسبيًا مقارنة بالعبارات السابقة.

في حين جاءت العبارة "تسهم إدارة المخاطر التشغيلية في استمرارية الأعمال وتقليل الخسائر" في المرتبة الخامسة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.35) وانحراف معياري (1.151) وعلى الرغم من حصولها على الترتيب الأخير، فإن اتجاه الاستجابة ظل في نطاق الموافقة، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن إدارة المخاطر التشغيلية تؤدي دورًا في دعم استمرارية الأعمال وتقليل الخسائر، إلا أن مستوى الاتفاق حول هذه العبارة كان أقل مقارنة ببقية العبارات.

وبصفة عامة، تؤكد النتائج أن البنوك محل الدراسة تولي اهتمامًا بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال التقييم الدوري للمخاطر، وتأهيل العاملين، والاستفادة من التقنيات الحديثة، وتطبيق الإجراءات الرقابية للحد من الأخطاء التشغيلية. وتسهم هذه الممارسات في رفع كفاءة العمليات المصرفية، وتعزيز القدرة

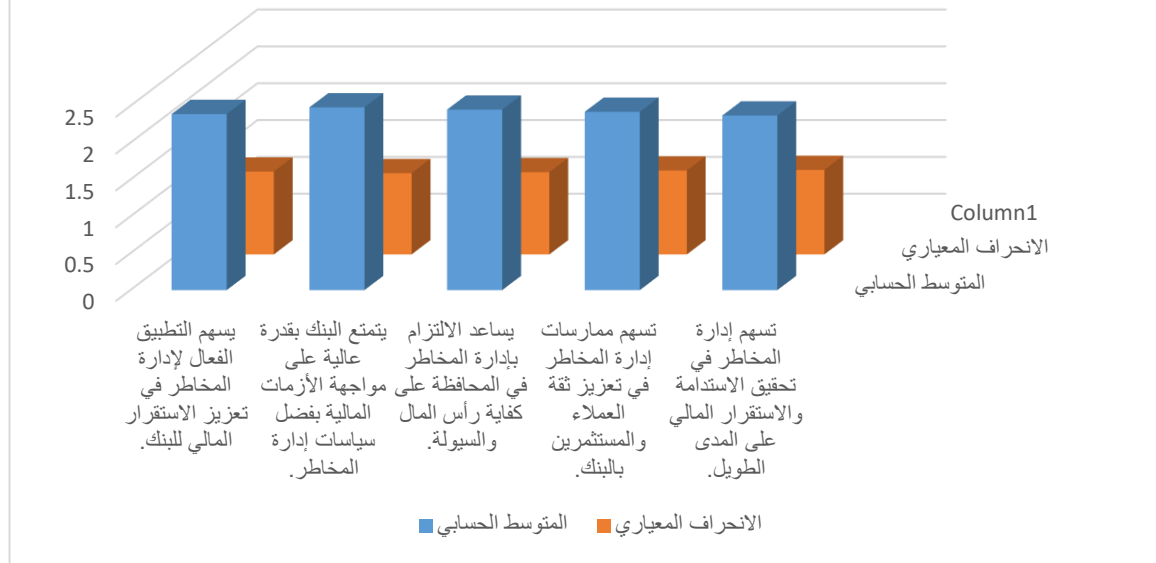
على مواجهة المخاطر التشغيلية، والمحافظة على استمرارية الأعمال، بما يدعم الاستقرار المالي للبنوك ويعزز قدرتها على تحقيق أهدافها في بيئة مصرفية تتسم بالتغير المستمر.

المحور الثاني: الاستقرار المالي

جدول 11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الاستقرار المالي

م	الاستقرار المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
١	يسهم التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي للبنك.	2.39	1.124	موافق	4
٢	يتمتع البنك بقدرة عالية على مواجهة الأزمات المالية بفضل سياسات إدارة المخاطر.	2.48	1.103	موافق	1
٣	يساعد الالتزام بإدارة المخاطر في المحافظة على كفاية رأس المال والسيولة.	2.45	1.116	موافق	2
٤	تسهم ممارسات إدارة المخاطر في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك.	2.42	1.138	موافق	3
٥	تسهم إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي على المدى الطويل.	2.37	1.147	موافق	5
الاستقرار المالي		2.4223	0.81274	موافق	

الاستقرار المالي



يتضح من نتائج الجدول أن استجابات أفراد عينة الدراسة جاءت في مجملها باتجاه (موافق) تجاه محور الاستقرار المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (2.4223)، بانحراف معياري (0.81274)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن ممارسات إدارة المخاطر تسهم في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، مع وجود درجة جيدة من الاتساق في استجاباتهم.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "يتمتع البنك بقدرة عالية على مواجهة الأزمات المالية بفضل سياسات إدارة المخاطر" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (2.48) وانحراف معياري (1.103)، وهو ما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية سياسات إدارة المخاطر في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، بما يسهم في المحافظة على استقرارها المالي.

وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يساعد الالتزام بإدارة المخاطر في المحافظة على كفاية رأس المال والسيولة"، بمتوسط حسابي بلغ (2.45) وانحراف معياري (1.116)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن الالتزام بتطبيق سياسات إدارة المخاطر يسهم في الحفاظ على مستويات مناسبة من رأس المال والسيولة، الأمر الذي يعزز قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية ومواجهة المخاطر المحتملة.

أما العبارة "تسهم ممارسات إدارة المخاطر في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك" فقد جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (1.138)، وهو ما يدل على أن التطبيق الفعال لإدارة المخاطر يسهم في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي من خلال تحسين الشفافية وتقليل مستويات المخاطر، بما ينعكس إيجاباً على سمعة البنوك ومكانتها في السوق.

وجاءت العبارة "يسهم التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي للبنك" في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي بلغ (2.39) وانحراف معياري (1.124)، مما يعكس اتفاق أفراد العينة على وجود علاقة مباشرة بين كفاءة إدارة المخاطر ومستوى الاستقرار المالي، حيث تساعد الإدارة الفعالة للمخاطر على الحد من الخسائر وتحسين جودة القرارات المالية.

في حين جاءت العبارة "تسهم إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي على المدى الطويل" في المرتبة الخامسة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وانحراف معياري (1.147)، وعلى الرغم من حصولها على الترتيب الأخير، فإن اتجاه الاستجابة ظل في نطاق الموافقة، مما يشير إلى اقتناع أفراد العينة بأن إدارة المخاطر تمثل عنصراً أساسياً في تحقيق الاستدامة المالية وضمان استقرار البنوك على المدى الطويل، وإن كانت درجة الاتفاق حول هذه العبارة أقل نسبياً مقارنة ببقية العبارات.

وبصفة عامة، تؤكد النتائج أن أفراد العينة ينظرون إلى إدارة المخاطر باعتبارها أحد العوامل الرئيسية الداعمة لاستقرار المالي في البنوك، لما لها من دور في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، والمحافظة على كفاية رأس المال والسيولة، وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين، ودعم الاستدامة المالية. وتشير هذه النتائج إلى أن تبني ممارسات فعالة لإدارة المخاطر يمثل ركيزة أساسية لتعزيز متانة القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي في البنوك بالمملكة العربية السعودية.

٤.٣ . اختبار فرضيات الدراسة:

سوف تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ويتفرع عن هذه الفرضية الفروض الفرعية الآتية:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

جدول 12 أثر للمخاطر الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change
						F Change	df1	df2	
1	.567 ^a	.321	.320	.67249	.321	236.891	1	500	.000

a. Predictors: (Constant), B

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	107.132	1	107.132	236.891	.000 ^b
	Residual	226.120	500	.452		
	Total	333.252	501			

a. Dependent Variable: A1

b. Predictors: (Constant), B

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.119	.088		12.724	.000
	B	.553	.036	.567	15.391	.000

a. Dependent Variable: A1

للتحقق من صحة الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وتحديد مقدار تأثير المتغير المستقل (المخاطر الائتمانية) في المتغير التابع (الاستقرار المالي).

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.567)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين المخاطر الائتمانية والاستقرار المالي، أي أن تحسن ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية يرتبط بارتفاع مستوى الاستقرار المالي في البنوك محل الدراسة. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.321)، وهو ما يعني أن المخاطر الائتمانية تفسر ما نسبته 32.1% من التباين في الاستقرار المالي، بينما تُعزى النسبة المتبقية البالغة 67.9% إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم يشملها نموذج الدراسة.

كما بينت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت (236.891)، عند مستوى دلالة إحصائية ($\text{Sig.}=0.000$)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يشير إلى أن نموذج الانحدار يتمتع بدرجة عالية من المعنوية الإحصائية، وأنه مناسب لتفسير العلاقة بين المخاطر الائتمانية والاستقرار المالي.

وأوضحت نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) بلغت (0.553)، بما يشير إلى أن أي تحسن بمقدار وحدة واحدة في مستوى إدارة المخاطر الائتمانية يؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي بمقدار (0.553) وحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. كما بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (0.567) ($Beta$) ، وهو ما يؤكد وجود تأثير إيجابي متوسط القوة للمخاطر الائتمانية في

الاستقرار المالي. كذلك بلغت قيمة اختبار (t) (15.391) عند مستوى دلالة (Sig.=0.000)، وهي قيمة دالة إحصائية، مما يؤكد معنوية هذا التأثير.

وتعكس هذه النتائج أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية في دعم الاستقرار المالي للبنوك، إذ إن تطبيق سياسات دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية، ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتكوين المخصصات المناسبة، والحد من التعثر في السداد، يسهم في تقليل الخسائر الائتمانية وتحسين جودة الأصول المصرفية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قدرة البنوك على المحافظة على متانتها المالية واستقرارها في مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة " $(\alpha \leq 0.05)$ حيث أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي ومعنوي للمخاطر الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي لدى البنوك محل الدراسة.

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

جدول 13 أثر لمخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change
						F Change	df1	df2	
1	.581 ^a	.337	.336	.67228	.337	254.325	1	500	.000

a. Predictors: (Constant), B

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	114.943	1	114.943	254.325	.000 ^b
	Residual	225.977	500	.452		
	Total	340.920	501			

a. Dependent Variable: A2

b. Predictors: (Constant), B

Coefficients ^a						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	Model	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.947	.092		10.277	.000
	B	.617	.039	.581	15.948	.000

a. Dependent Variable: A2

وللتحقق من صحة الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر مخاطر السيولة في الاستقرار المالي، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين ومدى إسهام إدارة مخاطر السيولة في تفسير التغيرات التي تطرأ على الاستقرار المالي.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.581)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين مخاطر السيولة والاستقرار المالي، أي أن تحسن ممارسات إدارة مخاطر السيولة يرتبط بارتفاع مستوى الاستقرار المالي في البنوك محل الدراسة. كما بلغ معامل التحديد (R^2) (0.337)، وهو ما يعني أن مخاطر السيولة تفسر ما نسبته 33.7% من التباين في الاستقرار المالي، بينما تُعزى النسبة المتبقية البالغة 66.3% إلى عوامل أخرى لم يتناولها نموذج الدراسة.

كما أوضحت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) بلغت (254.325)، عند مستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد أن نموذج الانحدار يتمتع بدرجة عالية من المعنوية الإحصائية، وأنه صالح لتفسير العلاقة بين مخاطر السيولة والاستقرار المالي.

وأظهرت نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) بلغت (0.617)، بما يشير إلى أن تحسن إدارة مخاطر السيولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى الاستقرار المالي بمقدار (0.617) وحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. كما بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (Beta) (0.581)، وهو ما يعكس وجود تأثير إيجابي متوسط القوة لمخاطر السيولة في الاستقرار المالي. كذلك بلغت قيمة اختبار (t) (15.948) عند مستوى دلالة (Sig.=0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً، مما يؤكد معنوية هذا التأثير.

وتشير هذه النتائج إلى أن الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة تمثل أحد المرتكزات الأساسية للحفاظ على الاستقرار المالي في البنوك، إذ تسهم في ضمان توافر السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات المالية في مواعيدها، وتقليل احتمالات التعثر، وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية. كما تساعد الإدارة الرشيدة للسيولة في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية، ودعم ثقة المودعين والمستثمرين، والمحافظة على متانة المركز المالي للبنك.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ " حيث أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي ومعنوي لمخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي لدى البنوك محل الدراسة.

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

جدول 14 أثر لمخاطر السوق في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change
						F Change	df1	df2	
1	.442 ^a	.195	.194	.72526	.195	121.314	1	500	.000

a. Predictors: (Constant), B

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	63.811	1	63.811	121.314	.000 ^b
	Residual	262.998	500	.526		
	Total	326.809	501			

a. Dependent Variable: A3

b. Predictors: (Constant), B

Coefficients ^a						
	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.376	.097		14.212	.000
	B	.443	.040	.442	11.014	.000

a. Dependent Variable: A3

وللتحقق من صحة الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السوق في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر مخاطر السوق في الاستقرار المالي، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين وقياس مدى إسهام إدارة مخاطر السوق في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.442)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة تميل إلى الضعف بين مخاطر السوق والاستقرار المالي، وهو ما يشير إلى أن تحسن ممارسات إدارة مخاطر السوق يرتبط بارتفاع مستوى الاستقرار المالي في البنوك محل الدراسة. كما بلغ معامل التحديد (R^2) (0.195)، وهو ما يعني أن مخاطر السوق تفسر ما نسبته 19.5% من التباين في الاستقرار المالي، بينما تُعزى النسبة المتبقية البالغة 80.5% إلى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة.

كما أوضحت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) بلغت (121.314)، عند مستوى دلالة إحصائية ($Sig.=0.000$)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد أن نموذج الانحدار يتمتع بالمعنوية الإحصائية، وأنه صالح لتفسير العلاقة بين مخاطر السوق والاستقرار المالي.

وأظهرت نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) بلغت (0.443)، وهو ما يشير إلى أن تحسن إدارة مخاطر السوق بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى الاستقرار المالي بمقدار (0.443) وحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. كما بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري ($Beta$) (0.442)، مما يعكس وجود تأثير إيجابي لمخاطر السوق في الاستقرار المالي، وإن كانت قوة هذا التأثير أقل مقارنة بأبعاد المخاطر الأخرى التي تناولتها الدراسة. كذلك بلغت قيمة اختبار (t) (11.014) عند مستوى دلالة ($Sig.=0.000$)، وهي قيمة دالة إحصائية، مما يؤكد معنوية تأثير مخاطر السوق في الاستقرار المالي.

وتشير هذه النتائج إلى أن الإدارة الفعالة لمخاطر السوق تسهم في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك من خلال الحد من الآثار السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وغيرها من المتغيرات

الاقتصادية التي تؤثر في الأداء المصرفي. كما تساعد متابعة التطورات في الأسواق المالية، واستخدام أدوات قياس المخاطر، وتطبيق السياسات المناسبة للتحوط من تقلبات السوق، في تقليل الخسائر المحتملة وتعزيز قدرة البنوك على المحافظة على مراكزها المالية وتحقيق الاستقرار في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير المستمر.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة " $(\alpha \leq 0.05)$ حيث أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي ومعنوي لمخاطر السوق في تعزيز الاستقرار المالي لدى البنوك محل الدراسة.

٤. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في

المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول 15 أثر للمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.709a	.503	.501	.42555	.503	252.330	1	249	.000

a. Predictors: (Constant), B

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	45.695	1	45.695	252.330	.000b
	Residual	45.091	249	.181		
	Total	90.786	250			

a. Dependent Variable: A4

b. Predictors: (Constant), B

Coefficients ^a					
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	
Model		B	Std. Error	Beta	t
1	(Constant)	.744	.079		9.424
	B	.584	.037	.709	15.885
					Sig.
					.000
					.000

a. Dependent Variable: A4

للتحقق من صحة الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المخاطر التشغيلية في الاستقرار المالي، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين وقياس مدى إسهام إدارة المخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك.

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.709)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المخاطر التشغيلية والاستقرار المالي، وهو ما يشير إلى أن تحسن ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية يرتبط بارتفاع مستوى الاستقرار المالي في البنوك محل الدراسة. كما بلغ معامل التحديد (R^2) (0.503) ، وهو ما يعني أن المخاطر التشغيلية تفسر ما نسبته 50.3% من التباين في الاستقرار المالي، بينما تُعزى النسبة المتبقية البالغة 49.7% إلى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة، مما يعكس القوة التفسيرية المرتفعة لهذا المتغير مقارنة ببقية أبعاد إدارة المخاطر.

كما أوضحت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) بلغت (252.330)، عند مستوى دلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد أن نموذج الانحدار يتمتع بدرجة عالية من المعنوية الإحصائية، وأنه صالح لتفسير العلاقة بين المخاطر التشغيلية والاستقرار المالي.

وأظهرت نتائج معاملات الانحدار أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) بلغت (0.584)، بما يشير إلى أن تحسن إدارة المخاطر التشغيلية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى الاستقرار المالي بمقدار (0.584) وحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. كما بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (Beta) (0.709)، وهو ما يعكس وجود تأثير إيجابي قوي للمخاطر التشغيلية في الاستقرار المالي. كذلك بلغت قيمة اختبار (t) (15.885) عند مستوى دلالة (Sig.=0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً، مما يؤكد معنوية هذا التأثير.

وتشير هذه النتائج إلى أن الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية تمثل أحد أهم العوامل الداعمة للاستقرار المالي في البنوك، إذ تسهم في الحد من الأخطاء التشغيلية، وتقليل الخسائر الناتجة عن تعطل العمليات أو الأخطاء البشرية والتقنية، وتعزيز كفاءة نظم الرقابة الداخلية، إضافة إلى دعم استمرارية الأعمال ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. كما أن تطوير الإجراءات التشغيلية، والاستثمار في الأنظمة التقنية، والتدريب المستمر للعاملين، كلها عوامل تساعد في تقليل المخاطر التشغيلية وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة التحديات والمحافظة على استقرارها المالي.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حيث أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي قوي ومعنوي للمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي لدى البنوك محل الدراسة.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة أثر أبعاد إدارة المخاطر المتمثلة في المخاطر الائتمانية، ومخاطر

السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية في تحقيق الاستقرار المالي. وانطلقت الدراسة من أهمية إدارة المخاطر باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البنوك في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية، والمحافظة على متانة مراكزها المالية، والحد من الخسائر المحتملة، بما يضمن استمرارية أعمالها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لأبعاد إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي، مما يؤكد أن الإدارة الفعالة للمخاطر تمثل عنصراً رئيساً في دعم كفاءة القطاع المصرفي وتعزيز قدرته على مواجهة المتغيرات والأزمات المالية.

النتائج العامة للدراسة

- أثبتت نتائج الفرضية الرئيسية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك في المملكة العربية السعودية، مما يدل على أن تطبيق ممارسات فعالة لإدارة المخاطر يساهم في رفع مستوى الاستقرار المالي وتحسين قدرة البنوك على مواجهة التحديات المختلفة.
- أكدت نتائج الفرضية الفرعية الأولى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي، حيث أسهمت الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية في الحد من حالات التعثر، وتحسين جودة المحافظ الائتمانية، وتعزيز قدرة البنوك على المحافظة على متانة مراكزها المالية.
- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي، مما يعكس أهمية المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة، وقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية، والتعامل مع الأزمات المالية بكفاءة.
- بينت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السوق في تعزيز الاستقرار المالي، حيث يساهم تطبيق السياسات المناسبة لإدارة مخاطر السوق في الحد من

الآثار السلبية لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات الاقتصادية، بما يدعم استقرار البنوك.

• أكدت نتائج الفرضية الفرعية الرابعة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي، وقد تبين أن هذا البعد يُعد من أكثر الأبعاد تأثيراً، لما يسهم به في الحد من الأخطاء التشغيلية، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتحسين كفاءة العمليات المصرفية واستمرارية الأعمال.

• أوضحت النتائج الوصفية أن أفراد عينة الدراسة أبدوا درجة موافقة على جميع أبعاد إدارة المخاطر، بما يعكس إدراكهم لأهمية تطبيق الممارسات الحديثة لإدارة المخاطر في دعم الاستقرار المالي، والمحافظة على كفاية رأس المال والسيولة، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بالقطاع المصرفي.

توصيات الدراسة

• تعزيز تطبيق الأطر المتكاملة لإدارة المخاطر في البنوك السعودية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ومعايير لجنة بازل، بما يدعم الاستقرار المالي ويحد من التعرض للمخاطر المختلفة.

• تطوير سياسات إدارة المخاطر الائتمانية من خلال تحسين آليات تقييم الجدارة الائتمانية، وتعزيز نظم متابعة المحافظ الائتمانية، والاعتماد على نماذج حديثة للتنبؤ بالتعثر الائتماني.

• دعم أنظمة إدارة السيولة عبر تطوير خطط الطوارئ، والمتابعة المستمرة لمؤشرات السيولة، بما يضمن قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية في مختلف الظروف.

- تعزيز استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في رصد المخاطر وتحليلها والتنبؤ بها، بما يسهم في سرعة اكتشاف المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة للحد من آثارها.
- تطوير نظم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال تحديث الإجراءات التشغيلية، وتأهيل العاملين بصورة مستمرة، والاستثمار في الأنظمة التقنية التي تسهم في الحد من الأخطاء التشغيلية وتحسين جودة الأداء.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل البنوك من خلال تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية تستهدف جميع المستويات الإدارية، بما يسهم في ترسيخ مفهوم الإدارة الاستباقية للمخاطر.
- تشجيع البنوك على إجراء تقييمات دورية لفاعلية أنظمة إدارة المخاطر، والاستفادة من نتائجها في تطوير السياسات والإجراءات بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والمالية.
- إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات أخرى مؤثرة في الاستقرار المالي، مثل الحوكمة المصرفية، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والاستدامة المالية، بما يسهم في بناء نماذج أكثر شمولاً لتفسير العوامل المؤثرة في استقرار القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أحمد محمد حلومي محمد، بابكر إبراهيم الصديق، & زهير أحمد علي أحمد. (٢٠٢٥). المخاطر الائتمانية وآثارها على استقرار القرار المالي في المؤسسات المصرفية. مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، ١ (٣)، ٢٢٨-٢٥٨.

- أمانى علي سالم أيوب, عادة عمر الطاهر جديو. (٢٠٢٦). أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية دراسة تحليلية على مصرف الواحة الرئيسي. *مجلة العلوم الشاملة*, ١٠ (٣٩), ٢٧٦-٣٠٠.
- بن السيلت. (٢٠٢١). أثر المتغيرات الاقتصادية والنقدية على الإستقرار المالي بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي (Doctoral dissertation), جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريج-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير).
- بن شريف مريم. (٢٠١٥). الاستقرار المالي وإشكالية العثر المصرفي (Doctoral dissertation), جامعة الجزائر ٠٣: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير).
- بوداود, خلود. (٢٠٢٣). استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية (Doctoral dissertation), جامعة الجزائر ٣: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير).
- حمد حسن بورويق, & محمد عبدالسلام الهادي المقوز. (٢٠٢٥). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة المخاطر وإدارة الكوارث. *مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي* (NAJSP), 138-146.
- د. عبد المجيد محمد احمد بخيت موسي. (٢٠٢٥). أثر المراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, ٦ (٣), ٢٨١-٢٩٦.
- الدبوبي, عاصم, شهبان, تامر, الحويطي, موسي. (٢٠٢٦). تأثير آليات البيئة الرقابية للحوكمة المصرفية على إدارة المخاطر بالبنوك الأردنية المدرجة فى بورصة عمان. *مجلة البحوث التجارية*, ٤٨ (٢), ٥٣١-٥٦٤.

راغب, محمد مجدي عبد السلام, صقر, أحمد محمد, مصطفى, & وائل. (٢٠٢٤). أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك-دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المصرية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية, ٦١ (٣), ٤٢٥-٤٧٥.

رانيا, ريان, & بن الشيهب, رواج. (٢٠٢٤). دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المالية (-Doctoral dissertation, university centre of abdelhafid boussouf-mila).

سلطان محمد عبدالله باوزير. (٢٠٢٥). أثر إدارة المخاطر على كفاءة إدارة الممتلكات في السوق العقاري في الرياض. Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences, 478-486, (116).

عبد الفتاح, & بوقلوط. (٢٠٢٥). دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية (Doctoral dissertation, university centre of abdelhafid boussouf mila).

عزة عبد الإله الع. (٢٠٢٦). دور أبعاد إدارة المخاطر في تحسين إدارة الحشود في مطارات الهيئة العامة للطيران المدني: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. Journal of Economic Administrative & Legal Sciences, 10(6), 11.

علي, & سلامات. (٢٠١٨). قياس تكلفة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية-دراسة ميدانية حالة البنك الوطني الجزائري-وكالة متيلبي ٢٩٦ (Doctoral dissertation, جامعة غرداية/كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير).

فاتن حاتم حسان, زهراء محسن مكد. (٢٠٢٥). استخدام تقنيات ادارته مخاطر السيولة في قياس الأداء المالي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاهلية العراقية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٦ (١٠), ٤٥٠-٤٦٠.

م. د. علاء عبد الكريم البلداوي, رسل فليح حسن. (٢٠١٨). دور برامج إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر بالمطارات الدولية: بحث تطبيقي في مطار بغداد الدولي. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 13(44).

محمد عمر المنقوش, طارق محمد بعيو, مدحت اسماعيل المبروك اسماعيل, هيثم عبدالله الفطيسي, عبدالله على المدهم, & حافظ امهيدي. (٢٠٢٦). إدارة المخاطر والأزمات في المشاريع الهندسية: دور أطر إدارة المشاريع والتقنيات الناشئة. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP(140-152).

مرام يونس قرقاب, احمد علي كشير. (٢٠٢٦). أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر على أداء المشاريع الإنشائية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP(280-288).

مصطفى أنور محمد فياض. (٢٠٢٠). دور لجنة بازل في تعزيز الحوكمة المصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي. مجلة البحوث الأكاديمية, ١٥, ٤٥٤-٤٦٩.

مهدي النور جمعة محمد, أ. د/إبراهيم فضل المولى البشير, د/زهير أحمد علي. (٢٠٢٥). أثر جودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٦ (١٠), ٦٦٠-٦٨٤.

الميهي, أ. د/رمضان عبد الحميد, شبانه, د/السيد عوض, & أ/سارة محمود احمد. (٢٠٢٥). دور استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة مخاطر التغيرات المناخية كمرتكز لتحسين الأداء المالي بالبنوك التجارية المصرية. مجلة الإبداع المحاسبي, ٢ (٥), ٢٤٦-٢٨٥.

الهادي, زيتون, & نهي محمود أشرف محمد. (٢٠٢٢). تأثيرالشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع الدور المعدل للتحويل الرقمي. مجلة البحوث التجارية, ٤٤ (٤), ٣٩٥-٤٣٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Elbadry, A. (2018). Bank's financial stability and risk management. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 9(2), 119-137.
- Eyinade, W., Ezeilo, O. J., & Ogundeji, I. A. (2025). Financial risk management strategies and their influence on organizational stability. Finance & Accounting Research Journal, 7(6), 229-251.
- Kazbekova, K. M., Zhanibekova, G. K., Myrzakhanova, D. J., & Myrzhykbayeva, A. B. (2022). Risk management and financial stability of banks. BUKETOV BUSINESS REVIEW, 107(3), 56-66.
- Kazbekova, K., Adambekova, A., Baimukhanova, S., Kenges, G., & Bokhaev, D. (2020). Bank risk management in the conditions of financial system instability. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 7(4), 3269.
- Oyeniya, L. D., Igwe, A. N., Ofodile, O. C., & Paul-Mikki, C. (2021). Optimizing risk management frameworks in banking: Strategies to enhance compliance and profitability amid regulatory challenges. Journal name missing.

الملاحق

استبانة

دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك بالمملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

السادة/ العاملين في البنوك بالمملكة العربية السعودية المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان:

"دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك بالمملكة العربية السعودية"

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك بالمملكة العربية السعودية.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ومعرفة في مجال العمل المصرفي، فإن مشاركتكم في الإجابة عن هذه الاستبانة تمثل عنصراً أساسياً لإنجاح هذه الدراسة، علماً بأن جميع المعلومات الواردة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

لذا، نرجو منكم التكرم بقراءة العبارات والإجابة عنها بدقة وموضوعية من خلال وضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يعبر عن درجة موافقتكم.

شاكرين لكم حسن تعاونكم، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

أولاً: البيانات الأولية

يرجى وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

١ - الجنس

☐ ذكر

☐ أنثى

٢ - العمر

☐ أقل من ٣٠ سنة

☐ من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة

☐ من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة

☐ 50 سنة فأكثر

٣ - المؤهل العلمي

- ☐ دبلوم
- ☐ بكالوريوس
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه

٤ - سنوات الخبرة

- ☐ أقل من ٥ سنوات
- ☐ من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
- ☐ من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة
- ☐ 15 سنة فأكثر

٥ - المسمى الوظيفي

- ☐ مدير إدارة
- ☐ مدير فرع
- ☐ مدير إدارة مخاطر
- ☐ موظف ائتمان
- ☐ مراجع داخلي
- ☐ موظف مالي

ثانياً: محاور الاستبانة

م	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: إدارة المخاطر						
البعد الأول: المخاطر الائتمانية						

١	يطبق البنك معايير واضحة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التمويل.				
٢	يتم تحديث سياسات الائتمان بصورة دورية بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية.				
٣	يعتمد البنك على نظم فعالة لمتابعة القروض والتسهيلات الائتمانية بعد منحها.				
٤	يحرص البنك على تكوين مخصصات كافية لمواجهة مخاطر التعثر الائتماني.				
٥	تسهم إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من الخسائر المالية المحتملة.				
البعد الثاني: مخاطر السيولة					
٦	يحتفظ البنك بمستويات مناسبة من السيولة لمواجهة الالتزامات المالية.				
٧	يتم متابعة مؤشرات السيولة بصورة مستمرة داخل البنك.				
٨	يملك البنك خططاً للتعامل مع حالات نقص السيولة الطارئة.				
٩	تلتزم إدارة البنك بالمعايير الرقابية المتعلقة بإدارة السيولة.				

١٠	تسهم إدارة مخاطر السيولة في تعزيز قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.				
البعد الثالث: مخاطر السوق					
١١	يتابع البنك بصورة مستمرة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.				
١٢	يطبق البنك سياسات للحد من تأثير تقلبات الأسواق المالية.				
١٣	تعتمد إدارة البنك على أدوات مناسبة لقياس مخاطر السوق.				
١٤	يتم إعداد تقارير دورية حول مخاطر السوق لدعم اتخاذ القرار.				
١٥	تسهم إدارة مخاطر السوق في تقليل تأثير التقلبات الاقتصادية على البنك.				
البعد الرابع: المخاطر التشغيلية					
١٦	يملك البنك إجراءات واضحة للحد من الأخطاء التشغيلية.				
١٧	يتم تقييم المخاطر التشغيلية بصورة دورية في مختلف الإدارات.				
١٨	يحرص البنك على تدريب العاملين للحد من المخاطر التشغيلية.				

					١٩	يستخدم البنك أنظمة تقنية تساعد في اكتشاف المخاطر التشغيلية مبكرًا.
					٢٠	تسهم إدارة المخاطر التشغيلية في استمرارية الأعمال وتقليل الخسائر.
المحور الثاني: الاستقرار المالي						
					٢١	يسهم التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي للبنك.
					٢٢	يتمتع البنك بقدرة عالية على مواجهة الأزمات المالية بفضل سياسات إدارة المخاطر.
					٢٣	يساعد الالتزام بإدارة المخاطر في المحافظة على كفاية رأس المال والسيولة.
					٢٤	تسهم ممارسات إدارة المخاطر في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك.
					٢٥	تسهم إدارة المخاطر في تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي على المدى الطويل.